

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des Sciences de Gestion



Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1970-2016)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي

تحت إشراف :

أ. زاوي ياسمينه

إعداد الطالبتين :

- رزقي سمير
- مويليد وليد

لجنة المناقشة :

د. قرومي حميد رئيسا

د. زاوي ياسمينه مشرفا

د. مولاي بوعلام مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

تشكرات

"اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري
واحل عقدة من لساني يفهموا قولي".

نحمد الله ونشكره على جزيل نعمه، وعلى توفيقه لنا لإكمال هذا الطور من
الحياة، ولقد حثنا على الشكر إذ قال: " واشكروا لي ولا تكفرون " وإقتداء
بالرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الشكر قيد النعمة و سبب دوامها
و مفتاح المزيد منها "

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة "زاوي يسمينة " على تأطيره وكل ما
قدمه لإكمال هذا العمل.
كما لا ننسى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام
هذا العمل المتواضع.

سمير & وليد

الإهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،
والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد :

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي :

إلى منبع الحنان ورمز العطاء، إلى نور طريقي ومنبع طموحي أُمي الحبيبة حفظها الله

إلى من كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي، إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفظه الله

إلى كل إخوتي وأخواتي وجميع أقاربي .

إلى أصدقائي

إلى زملائي في الدراسة

إلى من شاركوني أوقاتي وكانوا معي في السراء والضراء.

إلى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بجامعة أكلي محمد أولحاج البويرة .

نشكر كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

بجامعة أكلي محمد أولحاج البويرة

معلمة
علمة

ان المتتبع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شك أن ثمة تحولات غير مسبوقه شهدتها هذه الأخيرة، و كان ذلك منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العمولة الاقتصادية عبر فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود و الزيادة السريعة للتجارة الدولية و لحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصادي العالمي و أبرز مظاهر عولمته ، عبر توسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية ، و الاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية.

كل هذا ، و الى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية . دفع بها الى أن تتسارع و تتسابق نحو الالتحاق بركب التكامل و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش. ولقد تأكد ذلك عبر تسابق الكثير منها نحو تحرير اقتصادياتها من خلال الجهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، و تحرير التجارة ، و الالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة ، و السعي نحو تجسيد المناخ الملائم فيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها و تعزيز حيويتها ، و تنويع مصادر الدخل ، و جلب التكنولوجيا الحديثة و الدخول في دائرة التطور الاقتصادي.

إن تسابق الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و حرص حكوماتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الإستثماري كان من أجل تحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو و تنويع النشاط الاقتصادي ، و ترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية و زيادة فرص العمل، الى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" التي كانت عواقبها وخيمة ، و بالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط و متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، و قد توجهت جهود الدول النامية مجتمعة نحو ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أرجائها ، و ذلك من خلال سعيها الحثيث في خضم التحولات العالمية الراهنة نحو تحسين بيئة الاستثمار في أقاليمها ، و سن القوانين و التشريعات المحفزة على استقطاب هذا الاستثمار و توجيه تدفقاته اليها.

إن الجزائر من ضمن الدول التي بدأت بالسير فعلا في هذا الاطار ، إذ باشرت الحكومة مختلف الإصلاحات الهيكلية ، المالية ، التجارية و الاستثمارية بعدها أدركت الفشل التي منيت به الاستراتيجيات التنموية التي كانت لا تنظر الا الى الداخل ، الى جانب ضرورة بناء اقتصادها ، حتى يتسنى تكييفه بكل كفاءة و إيجابية مع

التحولات العالمية ، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و حاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد و تعزيز حيويته و تقليص الفقر و خلق المزيد من فرص العمل ، و تطوير مستوى المهارة و الإنتاجية لدى القوى العاملة و جلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية. من أجل تحقيق ذلك أدركت الجزائر أن ما من سبيل سوى افساح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، و عيا منها بأن تشجيع هذا الأخير و الحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على الصناعات الاستخراجية، و تدعيما للاستثمار المحلي و بديلا لأشكال التمير الكلاسيكي ، و تحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات ، و خدمة لكل الأهداف المرجوة من وراء ذلك.

أ- الإشكالية:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث تتسابق الدول النامية، خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في البلد ، و عليه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1970- 2016) ؟

من خلال ما سبق نطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو واقع المناخ الاستثماري بالجزائر ؟
- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ب- فرضيات الدراسة:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا سلبيا و إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول النامية منها الجزائر.
- يعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر مشجعا لجلب الاستثمارات الأجنبية

ت- مبررات إختيار الموضوع:

إن لكل باحث أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ماهو موضوعي و ماهو ذاتي ومن هذا يمكننا القول أن سبب اختيار موضوعنا هو:

- الدور المهم و البارز الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم المواضيع الحديثة التي استقطبت مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي و هذا من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.

ث- أهمية الدراسة:

أهمية دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ، تكمن في ادراك أن هذا الأخير يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث انه يقوم بدور المعزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال مل يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة الى الدول المضيفة.

ج- أهداف الدراسة:

تُساهم الدراسة في تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي من حيث مفهومه وأشكاله وأهميته في الاقتصاد، وتوضيح سبب سعي الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي إليها. كما تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تسعى الدراسة لتوجيه صانعي السياسة ومتخذي القرار إلى الدور المهم الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي.

ح- حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

الايطار المكاني: تم اجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.

الايطار الزمني: لقد تم تحديد الدراسة على مدى ستة وأربعون عام (1970-2016)

خ- المنهج المتبع

من أجل تحقيق أهداف الدراسة سنستخدم المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري و ذلك من خلال وصف مختلف التعاريف و المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، و النمو الاقتصادي و كذا نظرياته المفسرة ووصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و كذا تحليل ووصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أما في الجانب التطبيقي سنعمد على المنهج التحليلي الكمي لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر. و ذلك بتطبيق طريقة المربعات الصغرى MCO.

و لإنجاز هذا العمل تم الاستعانة بكتب، مذكرات و تقارير سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو الأجنبية، كما تم الاستعانة أيضا بالإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة و بياناتها التي يتعذر لنا إيجادها في المكتبة.

د- صعوبات البحث :

ان الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث هي قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان خاصة في الجانب النظري و هذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أما الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة في الحصول على البيانات و المعطيات الإحصائية.

ذ- تقسيمات البحث:

لقد قمنا بتقسيم بحثنا الى ثلاثة فصول و هي كالاتي :

- الفصل الأول : مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني :مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجاهاته ونظرياته المفسرة
- المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- الفصل الثاني : نظرة عامة حول النمو الاقتصادي
- المبحث الأول :مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
- المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث : النمو الاقتصادي في الجزائر
- الفصل الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر

- المبحث الأول : وصف و تحليل متغيرات الدراسة قياسيا
- المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1970-2016)

الفصل الأول

مدخل إلى الاستثمار الأجنبي

المباشر

مقدمة الفصل:

يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة، خاصة في الدول النامية الى رؤوس أموال ضخمة لبعثه، و هذا يمكن أن يتوفر عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية ، لا سيما في عصرنا الحالي أي عصر العولمة ، الانفتاح الاقتصادي هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على أسواق السلع و الخدمات ، تحرير التجارة الخارجية ، و التكتلات الإقليمية و العالمية ، حيث معلوم لدى الاقتصاديين بأنه يوجد هناك شرط ضروري و لكن غير كافي لكي يحسن أي بلد من طاقته في التنمية على المدى الطويل و هو وجوب تسجيل ارتفاع محسوس في معدلي الادخار و الاستثمار ، لذا أصبحت رؤوس الأموال تتحرك بسهولة خارج حدودها الإقليمية للبحث عن العائد الكبير بعد تشبع دولها من جهة و محاولة تموقعها قرب الموارد الطبيعية لتخفيض تكاليف النقل ، أو الاستفادة من استخدام اليد العاملة الرخيصة من جهة أخرى كذلك للاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدول المضيفة لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه الأموال الضخمة ، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم هذه الأموال .

ومن اجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يحظى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل صانعي القرار، وفي مختلف أنحاء العالم. حيث يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل، خاصةً، في الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه الدول، وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب الإشارة لبعض مفاهيم الاستثمار بصفة عامة.

أولاً: مفهوم الاستثمار

يتم التعرف على مفهوم الاستثمار من خلال التعرف الى المفهوم اللغوي والاقتصادي، والمفهوم المحاسبي والمالي.

1- المفهوم اللغوي:

الاستثمار كلمة مشتقة من الثمر، "والثمر حمل الشجر وأنواع المال"، ويطلق الثمر على عدة معان، منها:

- حمل الشجر، وهو ما ينتجه الشجر، ويطلق - مجازاً- على الولد، ومنه قولهم عن الولد : ثمرة الفؤاد.

-النماء الزيادة، ... وإنما سميت الزيادة ثمرًا لأنها زائدة عن أصل المال¹.

2- المفهوم الاصطلاحي (الاقتصادي):

تعددت تعاريف الاستثمار تبعاً للجوانب التي ينطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة به حيث ارتكزت مجملها على جوانب المخاطرة و السعي نحو الربح ، و على أن الاستثمار ينطوي على اضافة اجمالية الى رؤوس الأموال و السلع الانتاجية المستعملة في الانتاج .

¹ابعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996/2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008، ص29.

" أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن ايراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب الى تعريفه بأنه: عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة المتاح."

" في حين عرفه آخرون بأنه: عبارة عن توظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي الى اشباع حاجات اقتصادية"

" كما يعرف أيضا أنه: النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"

" يعرف كذلك على أنه: استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها "

" من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنيا للبلد المستثمر فيه¹

3- المفهوم المحاسبي:

يعرف المخطط المحاسبي للاستثمار كمايلي :

" الاستثمار هو الأصول المادية وغير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة والتي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة، ويتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط "²

و يمكننا أن نميز بين العقارات بالاستغلال و العقارات خارج الاستغلال فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس لغرض بيعها أو تحويلها و لكن لاستعمالها كأداة عمل أي عقارات

¹ كريمة قويدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ، جامعة تلمسان السنة الجامعية 2010/2011 ص 04.

² المخطط الوطني للمحاسبة 1975.

إنتاجية كالتعاد أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى
مثل شراء الأراضي

4-المفهوم المالي:

يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية
وتغطيتها

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي

ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام واضح بالاستثمار الأجنبي ، خاصة في الدول النامية التي تعاني من شح الموارد
لبعث التنمية الاقتصادية في بلدانها ، ذلك باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة تعتبر بديل عن الالتجاء للمديونية ،
حيث أقيمت عديد من المؤتمرات لذلك فتحت نقاشات كبيرة حوله محدثة تصحيحات هيكلية عميقة في
اقتصاديات و نظم هذه الدول فاتحة الحدود ملغية الحواجز الجمركية ، محررة التجارة كذلك قدمت تحفيزات و
ضمانات كبيرة من أجل جلب هذه الاستثمارات بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي اعتبارا من مبدأ " أن هناك
رابطة بين الاستثمار الداخلي و الاستثمار الخارجي : دولار واحد إضافي يستثمر في الخارج يقابله نقصان دولار
واحد مستثمر في البلد الأصلي "¹ فتتجت على إثره تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الدولية عبر دول العالم تمثلت
في : " تدفقات رؤوس الأموال ، و كل حركات النشاط الاقتصادي " و قد تم الإجماع دوليا على ارتباط الاستثمار
الاجنبي بالنمو الاقتصادي و ينقسم الاستثمار الأجنبي الى قسمين هما : الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير
المباشر

1-الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف
اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح اضافية أما علاقة هذه الفئة

¹ مرداوي كمال ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، حالة الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص13.

من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دورا مؤثرا في قرارات الشركة أو سياستها خاصة إذا كانت الشركة موجودة في بلد آخر.¹

كما عرف بكونه " شراء ورقة مالية أو عدة أوراق مالية استنادا الى تحليل مناسب للعائد المقبول منها الذي يتعايش ودرجة المخاطرة له خلال مدة زمنية طويلة " فالمستثمر الذي يستثمر في الأسهم ينتظر قبل كل شيء عائد (فائدة) من استثماره. وقد تشكلت شركات على المستوى الدولي تخصصت في القيام بهذا النوع من الاستثمارات تسمى شركات إدارة المحافظ، حيث أصبح " المستثمرون الخواص أو المؤسسات يفضلون أن يعهدوا بمدخراتهم لشركات ادارة المحافظ (SGP)، وهذا راجع للخصائص التنظيمية لهذه الأخير " ²

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي الغير المباشر كالتالي: هو تملك المستثمر الأجنبي على بعض الأوراق المالية وبالتالي الحصول على عائد رأسمالي دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وادارة المشروع الاستثماري ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه عبارة عن تملك دولة أو فرد في دولة أخرى لمجموعة من الأوراق التجارية أو مجموعة من السندات والأسهم (الاستثمار في المحفظة أو التوظيف المنقول)

2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، الا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها أي أن " هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها " لذا سوف نأخذ كل تعريف كل جهة على حدة:

¹ علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة الأردن ، 2009 ، ص 37 - 38 .

² عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية ، بدون رقم طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2001 ص.13

أ - تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين نورد البعض منها كالتالي:¹

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة له، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له الحق بالإدارة.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج:

الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.

الثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع أي أنها تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كالاستثمار طويل الأجل.

ومنه فالشركة تقوم بالاستثمار الأجنبي إذا توفر فيها الشرطين التاليين:²

✓ يجب تحقيق اقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007 ، ص31.

² إيمان ناصف عطية ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2008 ، ص09 .

✓ يجب أن تكون تكاليف إنتاجها منخفضة، وحجم السوق في البلد المضيف يكون كبير ومهم وتكاليف المعاملات (تكاليف النقل والتعريفات الجمركية) تكون منخفضة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي استثمارات تحدث لإقامة فروع أو السيطرة شركات أجنبية، مفهوم السيطرة هو معرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي، هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، حاليا الحد الأدنى هو الحصول على 10% من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم به شركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال:¹

- خلق وإنشاء أو توسعة شركات، فروع أو شبكات.
- المشاركة في شركة جديدة أو موجودة والتي هدفها إقامة روابط اقتصادية طويلة مع الشركة التي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة والسيطرة في تسيير هذه الشركة.

والرقابة هنا تنطوي على المشاركة الفعالة والمحددة للشركة الأجنبية في اتخاذ القرارات التنفيذية، والأعمال التجارية والإدارية والاستراتيجية في الشركة المحلية.

ومعظم هذه الاستثمارات تتم بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات.

كما تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكونها الأموال الأجنبية (حكومات، أو أفراد، شركات) التي تنساب إلى داخل الدولة المضيف بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيف أي هي الاستثمارات التي تحدث في منشأة تمارس نشاط في اقتصاد إقليم غير إقليم المستثمر²

¹ Faouzi boujedrak " modèle théorique de l'investissement direct étranger avec la pris en compte du risque pays " revue de laboratoire d'économie d'Orléans Orléans , France 2007 p4.

² محمد عبد العزيز عبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005 ص18.

بقراءتنا لكل هذه التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ و إن أجمعت على حق التملك و المشاركة في الإدارة و التسيير ، أنها تخضع لتوجهات الباحثين و مذاهبهم الاقتصادية ، فكل باحث يعرفها من وجهة نظر المدرسة الاقتصادية التي ينتمي إليها أو المذهب الاقتصادي الذي يؤمن به مع العلم أنه يصبح استثمار أجنبي بمجرد أن تجوز شركة أو شخص طبيعي (مستثمر) على نسبة 10 % على الأقل من أصوات أعضاء الانتخاب جمعية عامة لشركة مستثمرة ، أو على 10% من الرأسمال الاجتماعي لها " من خلال ما سبق يمكن القول أنه تم الاتفاق على أن الإستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات خدمة النظام الرأسمالي وسيلته في ذلك العولمة ، باعتبار مصطلح العولمة أول ما انتشر كان في عالم الشركات المتعددة الجنسية" كما أنه وسيلة تمويل دولية فعالة ، و الوسيلة الأهم للوصول إلى النمو الاقتصادي الذي هو " الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية للدول خاصة المضيفة منها و عليه من خلال المسح القليل الذي قمنا به لتعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الباحثين الاقتصاديين لاحظنا أنها تتفق على الملكية الجزئية أو الكلية للمشروع ، و تمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة و الإدارة.

ب - تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية:

على خطى تعاريف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، تجمع أغلب المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية على حق التملك و المشاركة للمستثمر، مع وجود عتبة محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، نقوم الآن بقراءة بعض تعاريف هذه المنظمات و المؤسسات و الهيئات، بعدها سنقوم باستخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):** " بما أن اتفاقية (بريتن وودز) قد نظمت تحويل واستقرار العملات التي أوجبت وجود مؤسسة تسهر على تنظيم واحترام هذه القواعد وتقديم للدول الأعضاء وسائل للتدخل في الأسواق لمساعدة عملاتها ممثلة في صندوق النقد الدولي " ومن خلال هذا الدول فالاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة) بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة

من النفوذ في إدارة المؤسسة كما عرفه في وثيقة أخرى ب " المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج" أي يركز الصندوق على المعاملات التي تهدف إلى تثبيت واستمرارية وديمومة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها وتوسعها.¹

✓ **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD):** منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية هي منظمة تتبع الأمم المتحدة، يبلغ عدد أعضاء الدول المنخرطة فيها في الوقت الراهن 168 عضواً ، و من أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها " هو السعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد Ordre New International Economic والذي يشار إليه بالأحرف الأولى (NIEO) . ويهدف هذا النظام الجديد إلى تحقيق العدالة بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف على نحو يؤمن مزيداً من التدفقات في الصرف الأجنبي اللازم لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية لدول الجنوب، وقد ورد في وثيقة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية عام 1999 إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع، سواء كان المشروع جديداً أو عاملاً قائماً بالفعل إذن فشرط الاستثمار الأجنبي المباشر هما:²

- ملكية المستثمر لـ 10% على الأقل من أسهم المشروع.
- مشاركته في الإدارة.

وتفضل الدول النامية كثيراً هذا الشكل من أشكال الاستثمارات لأنه يساعدها على تحقيق التنمية، كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف و طريقة التعامل معها.

¹ Michel levart , **le système monétaire international** , septième édition la découverte , paris 2007 , p34.

² عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية : دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ص251.

✓ **تعريف البنك الفرنسي la banque de France:** يعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:

- ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.
- تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الإنتاجية تعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% (لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20%)
- القروض والتسيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر بمجرد تكون الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع¹

✓ **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية :** عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوروبية ، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل شخص طبيعي ، كل مؤسسة عموميو (حكومية) أو خاصة كل حكومة ، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم ، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها ، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر و يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي .²

✓ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة:** الاستثمار الأجنبي المباشر في أديبات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع و الخدمات على المستوى الدولي ، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية ، كما يعمل على تنشيطها ، و لكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة .

✓ **تعريف المشروع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني):**

يعرف المشرع الجزائري و بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو 2001م و المتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:³

¹ Karim khaddouj , **l'impact des investissement directs étranger (IDE) sur la croissance de l'économie marocaine** rabat Maroc , 2005, p05

² مرداوي كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

³ مرداوي كمال ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 22 .

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل ، أو إعادة الهيكلة .
- المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .
- إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

من خلال قراءتنا لتعاريف المفكرين و الباحثين الاقتصاديين، وكذا لتعاريف المنظمات و المؤسسات و الهيئات الدولية نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر : هو قيام فرد أو مؤسسة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى و يكون له الحق إما بالمشاركة فقط ، أو الإدارة و التسيير كاملة من طرفه ، و بعبارة أخرى فالاستثمار الأجنبي المباشر هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و يحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى ، من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية و اتخاذ القرار) مع إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة ، المهارات التسييرية المصاحبة لتلك الاستثمارات ، مع الرفع من صادرات الدولة المضيفة و تخفيف العجز في ميزان مدفعتها ، و الرفع من معدل نموها الاقتصادي .

الجدول رقم (1): المقارنة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة و الاستثمار ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1993، ص175

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد تفتح الدول المضيفة على الاقتصاد العالمي و اندماجها في العولمة فإن " سياساتها التقييدية لدخول الاستثمارات الأجنبية قد غيرت تدريجيا لصالح سياسات جاذبة أكثر فأكثر و مرحبة بالشركات المتعددة الجنسية" باعتبار ظهور العولمة أدى إلى زيادة الأهمية النسبية لتكاليف الإنتاج و المعاملات في ممارسة أنشطة الأعمال لذا عرفت تدفق عدة أشكال من الاستثمارات ، منها على شكل استثمار أجنبي مباشر ، فكان إما جزئيا بتملك

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- استثمار طويل الأجل	- استثمار قصير الأجل
- يهدف للحصول على الأرباح	- يهدف إلى تحقيق المضاربة
- ينطوي على اكتساب حق الرقابة	- لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
- امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	- شراء أسهم وسندات
- مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر	- لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
- الحق في إدارة المؤسسة	- ليس له حق في الإدارة
- يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	- يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
- يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	- يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

جزئي فقط لمشروع الاستثمار ، أو كان مطلقا أو كلياً و ذلك بالملكية الكاملة للمشروع من إدارة و تسيير و غيرها ، أو غير مباشر ، و عليه فالاستثمارات تقسم إلى قسمين ، الاستثمارات المباشرة و الاستثمارات غير المباشرة ، و هذه الأخيرة تسمى استثمارات حافظة ، تعني شراء أسهم في شركات ، أو سندات مالية ، عكس الاستثمارات المباشرة ، التي تكون بشراء شركات قائمة أو أصول تسمح لها بالتوطن المباشر و التنمية الاقتصادية تهتم كثيرا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و للاستثمار الأجنبي أشكال عديدة تتسم بالتنوع نذكر منها :

أولاً : الاستثمار المشترك

1- تعريف الاستثمار المشترك : و يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي ، و هو استثمار أجنبي قائم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني سواء كانت هذه المشاركة بنسب متباينة وفقاً للظروف و بحسب ما تسمح به التشريعات الوطنية في هذا الصدد ، أو نسب متساوية بين رأس المال الوطني أو الأجنبي حيث تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية .¹

¹ كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2010/2011 ص 05.

و يمكن التمييز بين الشكلين التاليين :¹

- أ - إقامة مشروع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين المستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى ونظرائهم المحليين؛
- ب - شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجنبى لجزء من رأس مال مشروع استثمارى أو شركة محلية قائمة ، و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبى لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعنى حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبى مباشرا ، و هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبى المباشر و منها تعريف صندوق النقد الدولى .

و هو من أكثر الأشكال شيوعا فى الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلى الخاص و الحكومى أو الإثنين معا المستثمر الأجنبى فى ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة فى أراضيه، و بالتالى يشاركه فى قرارات الإدارة عن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التى قد يتعرض لها المستثمر الأجنبى من تأمين و مصادرة و خلاف ذلك.²

فيما يتعلق بالطرف الوطنى فقد يكون فردا أو شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها أو خليطا ما بين الإثنين ، فى حين قد يكون الطرف الأجنبى مستثمرا خاصا أو حكومة دولة أجنبية أو منظمة دولية الا أنه غالبا ما يكون مستثمرا خاصا ، حيث تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفرادا أو شركات خاصة و ذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلى يكون أكثر استعدادا من موظفى الحكومة على توفير الخبرات و الخدمات المحلية اللازمة التى يطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، و لكن فى بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلى حكومة الدولة ذاتها خاصة فى مجال استغلال الثروات الطبيعية.³

¹ بعداش عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبى المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة 1996/2005 رسالة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2007/2008 ص50.

² أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبى المباشر و غير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية 2004/2005 ص19.

³ زغدار أحمد ، الاستثمار الأجنبى كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد الثالث ، 2004 ص160.

2- مزايا و عيوب الاستثمار المشترك :

أ - مزايا الإستثمار المشترك:

يمكن للاستثمار المشترك أن يحقق العديد من المزايا سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات).

✓ بالنسبة للدولة المضيفة: من أهم المزايا التي يحققها الاستثمار المشترك للدولة المضيفة نذكر منها

مايلي: ¹

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة عن طريق إضافة قناة من قنوات التدفق المالي إليها وهي الاستثمارات المشتركة؛
- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى الشريك الأجنبي في تطوير القنوات الإنتاجية المستخدمة في نشاطاتها والمساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وتوفير فرص العمل؛
- إمكانية الشركة الأجنبية في استخدام قدرات إدارية تنظيمية أعلى والإسهام في تطوير القدرات الإدارية و التكنولوجية المحلية؛
- المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات و التقليل من درجة التبعية؛

إن كل ما سبق يرتبط تحققه بمدى فاعلية المشاركة في الإدارة و إتخاذ القرارات الخاصة بعمل المشروع و

رسم سياساته ؛

¹ فليح حسن خلف ، تمويل الدول ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ، عمان 2004 ص171.

✓ بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات):

- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف (كالتأميم ، المصادرة و منع تحويل الأرباح)¹
- تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيضة على إنشاء و تملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا نتيجة لنيلها ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول؛
- يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية و غير التجارية و تذليل الكثير من الصعوبات البيروقراطية و الحصول على مزايا ضريبية، خاصة إذا كان الطرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة، و أيضا التغلب على القيود الجمركية و التجارية المفروضة في الدول المضيضة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر؛
- التغلب على صعوبات اللغة، العلاقات العمالية و المشكلات الاجتماعية و الثقافية بحكم وجود طرف وطني ؛

ب - عيوب الاستثمار المشترك:

كما أن للاستثمار المشترك العديد من المزايا هناك العديد من العيوب سواء بالنسبة للدول المضيضة أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

✓ بالنسبة للدول المضيضة: تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة الدول المضيضة فيما يلي:²

- قد لا يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية والقدرات الإدارية التنظيمية؛
- قد لا يساعد على توفير فرص عمل إضافية باستخدامه أساليب رأس مال أكبر وعمل أقل أو الاستعانة بالعمل الأجنبي بدلا من الاعتماد على العمل المحلي حتى في حالة توفره؛

¹ عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007 ص14.

² فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ، ص193.

● لا يستخدم قدر أكبر من الموارد الأجنبية و خاصة من خلال الاعتماد على المصادر المحلية للتمويل و خاصة المصارف و الحصول على عوائد و أرباح نتيجة لاستخدام موارد لم يسهم في توفيرها ذاتيا بدرجة مهمة ؛

✓ بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيما يلي
1:

● احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي خاصة ما تعلق بالرقابة على النشاط وإدارته و نسبة المساهمة خصوصا في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية و المالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة و طويلة الأجل؛

● من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية ، يعني زيادة الخطر التجاري و هو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في الاستمرار و البقاء خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة، و هو ما يحول دون انتهاز استراتيجية الشركة الأم و تحقيق أهدافها التمويلية و التموينية ؛

● يعتبر من أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية و براءات الاختراع ؛

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

1- تعريف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدل الشركات متعددة الجنسيات ، حيث تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة

¹ بيوض محمد العيد ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2011/2010 ص 34 35 .

المضيف، و هي المسؤولة عن العمليات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و تكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك حيث تستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها و تقنياتها و خطوطها الإنتاجية و استخدام العمالة الموجودة فيها إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك ، أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة و الخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.¹

إن تفضيل المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات) لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد بل رفض في بعض الأحيان من طرف الدول المضيفة النامية، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل بملكية المشروع الاستثماري بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية ، و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي ، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.²

2- مزايا و عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي : يؤثر هذا الشكل من الاستثمار سواء على الدولة المضيفة أو على المستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات)

أ - مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

- ✓ بالنسبة للدولة المضيفة: من المزايا التي يوفرها هذا النوع من الاستثمار نذكر مايلي:³
- زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة.
- المساهمة بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية و خاصة غير المباشرة، ففي حالة كبر المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع و الخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستراد، توفير فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل

¹ بيوض محمد العيد ، المرجع سبق ذكره ، ص35.

² سلمان حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2004 ص4.

³ بيوض محمد العيد ، المرجع سبق ذكره ، ص36.

إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل، مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة و الأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

✓ بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات) : و من أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار مايلي :¹

- توفر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.
- كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال انخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات

ب - عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

✓ بالنسبة للدولة المضيفة :

إن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية و ما يترتب عليهما من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية.²

✓ بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الشركات متعددة الجنسيات) :

من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم و المصادرة ، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي و

¹ خاطر إسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ، 2012 / 2013 ، ص66.

² خاطر إسمهان ، المرجع سبق ذكره ، ص67.

الاجتماعي أو الحروب الأهلية ، خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى الصناعات الاستراتيجية مثل البترول و الأسلحة و الأدوية ، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مواصلة نشاطها في الدول المضيفة كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية.

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري ومكوناته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري نذكر منها مايلي:

"يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة

استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني"¹

"حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"²

" كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه .ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"³

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: مكونات المناخ الاستثماري

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة نحدد مكوناته فيما يلي:

1-المناخ السياسي :

¹ أسامة كردي ، أفاق و ضمانات الاستثمار العربية الأوروبية ، الطبعة الأولى، بيروت ، 2008 ، ص288.
² حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص29.
³ بلال بوجعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان 2009 ، ص87.

يؤثر المناخ السياسي في تشكيل مناخ الاستثمار بالدولة المضيفة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي إلى خفض معدلات الادخار، وزيادة معدلات هروب رؤوس الأموال، وعليه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على المناخ الاستثماري يمكن إيجازها فيما يلي:¹

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا؛
- موقف الأحزاب السياسية الداخلية والمحلية في الدول اتجاه الاستثمار الأجنبي؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية؛
- دراسة العلاقة بين بقاء الزعيم الحاكم وحالة الاستقرار السياسي، ومدى الأثر إذ ظل باقيا أم يختل النظام برحيله أو بقاءه؛
- حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛

2- المناخ الاقتصادي:

يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع، وهو كالاتي:²

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة؛
- مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها؛
- منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات؛
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة؛
- توفر العمالة المدربة والماهرة؛

¹ علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص3.

² علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص31.

- مرونة السياسة الاقتصادية المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعر الصرف ومدى ثباتها واستقرارها، وهو ما يهتم به المستثمر؛
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية؛
- معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة، ودرجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة؛
- مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم بحد أدنى خمس سنوات

3-المناخ الاجتماعي والثقافي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:¹

- دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة؛
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية؛
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
- القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية؛
- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة؛
- هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية؛
- العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين؛

¹ بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 27 .

- درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.

4- المناخ القانوني:

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار (قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الازدواج الضريبي).¹

حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية و ضريبية ؛ بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية . والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.²

المبحث الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجاهاته، ونظرياته المفسرة

سنتعرض في هذا المبحث على مراحل تطور الاستثمار الأجنبي ومختلف اتجاهاته، حيث يرجع تاريخ الازدهار الحقيقي لهذا الأخير إلى بداية القرن التاسع عشر تزامنا وقيام الثورة الصناعية حيث ساعد اتساع التجارة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج أوروبا من أجل الاستثمار، وكان يقوم بهذا الاستثمار شركات تابعة للدول الاستعمارية.

¹ المرجع نفسه ، ص 27.

² بجاوية سهام ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

وستتطرق أيضا لاستعراض مختلف النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر¹

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة، مما أثر في حجمه و هيكله، حيث ازدهر خلال الفترة الممتدة من 1800 إلى 1914 و قد أدت الظروف السائدة في تلك الفترة إلى تدفقه بشكل كبير و هذا راجع لعدة أسباب منها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات ؛
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب؛
- حرية حركة رأس المال و التجارة؛
- حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبي.

فاتجهت الدول الكبيرة الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها و لذلك توجه 3/2 من رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية و مرافق البنية التحتية و كان الاستثمار استثمارا خاصا في زمن تميز بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

و تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1945) بتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير و الدوافع وراء ذلك ترجع إلى :

- ظروف الحرب و الاضطراب و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي؛
- انهيار قاعدة الذهب و ما صاحب ذلك من زيادة انكماش حجم الإقراض الخاص؛
- تصفية الاستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب و من ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

¹ منور أوسريير ، نذير عليان ، حوافز الإستثمار الخاص الأجنبي ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد02 ، الجزائر 2004 ص105.

و كان الاستثمار الأجنبي متركزا أساسا على الاستثمارات النفطية و تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض حيث شهدت الفترة تنامي و تصاعد قوة الو.م.أ و تراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الثمانينات (1945-1989) شهد الإستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا بالأخص بعد منتصف الخمسينات مع إزدهار و نمو التجارة العالمية .

و خلال فترة التسعينات حتى الآن فقد حدث تطور كبير في مصادر التمويل للدول النامية ، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، على حين إكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات و حل محل المعونة الرسمية و محل الإقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة إستثمار أجنبي مباشر و كذلك في صورة متدفقات الأسهم و السندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض و قد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل و من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق و الجدول التالي يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1992-2000) :

جدول رقم (2) : يمثل تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة

(1992-2000) القيمة بالمليار دولار

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أجمالي التدفقات									
القيمة	155,8	220,4	223,7	261,2	311,2	342,6	334,9	264,5	295,9
التدفقات الرسمية									

38,6	45,3	54,6	42,8	31,9	55,1	48	53,6	56,5	القيمة
التدفقات الخاصة									
257,2	219,2	280,3	299,8	279,3	206,1	175,7	166,8	99,3	القيمة
الإستثمار الأجنبي المباشر									
60,2	185,4	176,8	172,6	131,5	107	90	66,6	47,1	القيمة
نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التدفقات %									
60,2	70,1	52,8	50,4	42,3	50	40,2	30,2	30,2	النسبة
نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التدفقات الخاصة %									
69,2	84,6	63	57,6	43,9	51,9	51,2	39,9	47,4	النسبة
التمويل بالسندات									
30,3	25,9	40,9	49	62,5	30,8	38,2	36,6	11,1	القيمة
تدفقات الأسهم									
47,9	34,5	15,6	30,2	49,2	36,1	35,2	51	14,1	القيمة
تدفقات المحفظة (الأسهم و السندات)									
78	59,9	56,5	79,2	111,7	66,9	73,4	87,6	25,2	القيمة
نسبة تدفقات الأسهم و السندات إلى إجمالي التدفقات %									
26,4	22,6	16,9	23,1	35,9	25,6	32,8	39,7	16,2	النسبة
نسبة تدفقات المحفظة إلى التدفقات الخاصة %									
30,4	27,3	20,2	26,4	40	32,5	41,8	52,5	25,4	النسبة
أخرى*									
	26,1	47	48	36,1	32,2	12,3	12,6	37	النسبة

المصدر: منور أوسريز ، نذير عليان ، مرجع سابق ص 106 ، *تتضمن الديون و القروض البنكية و الصور الأخرى من التدفقات الخاصة غير المذكورة

لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 24,3 مليار دولار عام 1990 إلى 185,4 مليار دولار عام 1999 أي بمعدل 63% و مثل ما نسبته 70,1 % من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية عام 1999 ، بعد ما كانت نسبته 24,5% فقط عام 1990 و ذلك كما هو مبين في الجدول رقم (1)، أما نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 57,5% عام 1991 و انخفضت في عامي 1992 و 1993 ، حيث بلغت 39,9% عام 1993 و ذلك نتيجة حالة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات

المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى و بلغت 84,6% عام 1999 ممثلة بذلك المصدر الأكبر للتمويل في الدول النامية، هذا وقد تراجعت هذه النسبة إلى 69,2% في عام 2000م

إن هذا التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى عدة عوامل منها :

- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي و تمت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة و الاستثمارات و زيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل و إنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
- اتساع نطاق العولمة و التوسع في الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني : اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر¹

لقد عرفت الدول المتقدمة سيطرتها على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ففي سنة 2000 كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي تقدر بـ 80% أما النسبة المتبقية فهي موزعة على بقية الدول النامية و يرجع ذلك إلى طبيعة المناخ الاستثماري و السياسات المتبعة من طرف هذه الدول لجذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية.

كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة من 396 مليار دولار في عام 2004 إلى 542 مليار دولار في عام 2005 (جدول رقم 02) ، أي بزيادة نسبتها 36% هذا وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من 275 مليار دولار في عام 2004 إلى 334 مليار دولار في عام 2005 ، أي بزيادة ملحوظة بنسبة 21% ويعكس ذلك عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي بوجه عام و الاقتصاديات النامية بوجه خاص و قد شكلت الصين و هونج كونج و سنغافورة و

¹ كريمة قويدري ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 30.

المكسيك و البرازيل أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي إليها من بين الدول النامية ، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام 2005 نحو 161,5 مليار دولار و ما نسبته 17,6% من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ، أما من جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الدول الخمس إلى الخارج فقد بلغت حوالي 58,1 مليار دولار و ما نسبته 7,5% من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج ، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولمة التصنيع و التجارة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها نموا ملموسا في عام 2005 بلغ حوالي 74% عام 2004 لتصل إلى 37,7 مليار دولار مقابل 21,6 مليار دولار في عام 2004 وبذلك ارتفع نصيب الدول العربية من نحو 3% من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في عام 2004 إلى 4,1% عام 2005.

و في جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية إلى الخارج ، فقد تمت بأكثر من الضعف في عام 2005 لتصل إلى 15,2 مليار دولار مقابل 6,7 مليار دولار في عام 2004 ، كما ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية إلى الخارج إلى حوالي 2% من إجمالي العالم في 2005

الجدول رقم (3) : يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنة 2003 ، 2004 ، 2005 بالمليون دولار .

الدول	التدفقات إلى الداخل			التدفقات إلى الخارج		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
الدول المتقدمة	358,539	396,145	542,312	514,806	686,262	646,206
الدول النامية منها	36,48	275,035	334,285	35,566		
الحصة للعالم سنة 2005 (%)	59,19			59,19		
الحصة للعالم عام 2005 (%)						82,98

15,08	117,463	112,833	152-	7,9	72,406	60,63	175,138	الصين
1,45	11,306	1805	5,492	3,92	35,897	34,032	53,505	هونغ كونج
4,18	32,56	45,719	3,143	2,19	20,083	14,82	13,624	سنغافورة
0,71	5,56	8,512	1,253	1,97	18,055	18,674	10,376	المكسيك
0,79	6,171	4,432	249	1,64	15,066	18,146	14,184	البرازيل
0,32	2,517	9,807	2,263-	4,11	37,65	21,615	10,144	الدول العربية
1,96	15,227	6,731	991	1,31	12	8,359	15,682	الإمارات
0,86	6,661	1,007	21	0,59	5,376	2,157	4,256	مصر
0,01	92	159	83	0,51	4,628	1,942	237	السعودية
0,15	1183	709	20	0,32	2,933	1,07	778	المغرب
0,02	174	32	611	0,28	2,573	1,899	2,429	لبنان
0,09	715	827	-	0,25	2,305	1,511	2,86	السودان
-	-	-	10,731	4,33	39,679	39,577	1,349	دول أخرى °
1,93	15,056	13,973	561,104	100	710,755	710,755	24,192	العالم
100	778,725	813,068					557,869	

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الإستثمار في العالم 2006 ص24. ° تشمل رابطة الدول المستقلة و دول جنوب شرق

أوروبا

"كما قدر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بـ 379,1 مليار دولار في عام 2006 (جدول رقم 3) ، أي بزيادة نسبتها 20,6% و يعكس ذلك إستمرار الثقة لدى المستثمر الأجنبي في الإنعاش الإقتصادي الذي تشهده غالبية الدول النامية و تحتل مجموعة دول آسيا و أوقيانوسيا المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو 220,9 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 177,7 مليار دولار عام 2005 أي بزيادة نسبتها 24,3% و لازالت الصين و هونغ كونغ و سنغافورة و تركيا ، الهند و تايلاندا أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة"

جدول رقم (4): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 2004-2006 بالمليار دولار

التدفقات إلى الداخل					الدول
نسبة التغير عام % 2007	نسبة التغير عام % 2006	2006	2005	2004	
100	38,1	1305,9	945,8	742,1	العالم
65,7	45,3	857,5	590,3	418,9	الدول المتقدمة
5,3	68,3	69,3	41,2	40,3	جنوب شرق أوروبا
29	20,6	379,1	314,3	283	الدول النامية
16,7	24,3	220,9	177,7	153	آسيا و أوقيانوسيا
6,4	10,9	83,8	75,5	94,3	أمريكا اللاتينية
4,8	36,2	62,4	45,8	24,7	الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2007 ص10

" و تأتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي في المرتبة الثانية حيث بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 83,8 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 75,5 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة نسبتها 10,9% و تعتبر البرازيل و المكسيك و تشيلي أكثر دول هذه المجموعة إستقطابا للإستثمار الأجنبي المباشر و يلي ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت إستثمارات أجنبية مباشرة بحوالي 62,4 مليار دولار في عام 2006 مقابل 45,8 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 36,2% غير أن نصيب الدول العربية في إجمالي التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي في مستوى 4,8% في عامي 2005، 2006 ، حيث بلغ تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية في عام 2007 مبلغ 75 مليار دولار ، أما القارة الإفريقية فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و بلغ مجموع ما تلقت في عام 2006 نحو 12 مليار دولار مما شكل نسبة إنخفاض بحوالي 21% من المستوى عام 2005 و لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتين هما نيجيريا و غينيا الاستوائية و بالنسبة لإقتصاديات السوق الناشئة الأخرى فقد بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة نحو 69,3 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 41,2 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 68,3%"

"أما فيما يتعلق بالإستثمارات العربية البينية و حجمها مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، فلا يوجد مصادر توفر بيانات دقيقة حول هذه المؤشرات فقد بدأت حديثا بعض الجهات الدولية برصد و متابعة الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط ووفقا للبيانات الصادرة عن الأونكتاد 2008 فقد بلغت الاستثمارات العربية البينية في عام 2007 مبلغ 7,2 مليار دولار مقابل مبلغ 5,9 مليار دولار في عام 2005 و تشير هذه الأرقام إلى أن الاستثمارات العربية مازالت أقل من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية البينية ما نسبته 10% من حجم الاستثمارات الأجنبية للدول العربية"

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

إن الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و تعدد أشكاله، دليل على الصعوبة التي واجهناها في تحديد مفهومه، و نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم و الدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيرها يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار نقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي

- التفسير الحديث.

أولا : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال و نظرية أخطار التبادل.

1- النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة ، لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الانتاج¹

و نجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات² فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي:³

أ - تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة

ب - قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة

ج - وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها من الشركات المحلية.

د - التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال :

¹ جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة على مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات، لبنان ، 1981، ص 7.

² عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2003 ، ص 411 .

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، دار الجامعة مصر 2003، ص 32.

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية.
 - خلق التبعية الاقتصادية، خلق التبعية السياسية .
- هـ - تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.¹
- 2- نظرية رأس المال :**

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في إنشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، و على الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، و يمكن تقسيمهم إلى فئتين :

أ - الفئة الأولى : ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق ، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، و هذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

ب - الفئة الثانية : ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية ، حيث أن عملية الإحلال هذه تركز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكد (BONNIN) في قوله : " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح "²

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره ص419.

² Bernard Bonnin, *L'entreprise multinationale et L'état*, (édition études vivantes, France, 1984), P86.

2- نظرية أخطار التبادل :

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ، ومن بينهم (ROBERT.ZELWIN-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، و تأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج.¹

ثانيا : التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر اختلف عن التفسير التقليدي، و سنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع و المتمثلة في: نظرية نظام الاقتصاد العالمي، نظرية دورة حياة المنتج نظرية نموذج احتكار القلة الدولي ، النظرية الإنتقائية لجون دينيغ في الإنتاج الدولي و نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

1- نظرية نظام الاقتصاد العالمي : (Le système de l'économie mondiale)

¹ Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, (Economica, France, 1990), P 97.

يعتبر تشارلز ألبارت ميشالي (Charles-Albert.Michalet) من رواد هذه النظرية، و التي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز

و تقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين :

أ - على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

ب - على مستوى المخطط التسويقي، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، و لكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية¹

2 - نظرية دورة حياة المنتج :

حسب (Vernon) فإن حياة المنتج تمر بثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتج جديد، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة المنتج العادي.

فعملية إنشاء منتج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة، إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية، كما يجب أن يطرح المنتج لأول مرة في الدول الأكثر تطورا (السوق المحلي)، وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتج جديد وطرحه في السوق

¹ Jean-Pierre Bibeau, **Introduction à l'économie internationale**, (Casablanca, Paris, 1997), p199 , 200.

تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية، وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية.

ولما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي، ينتقل المنتج إلى مرحلة المنتج العادي، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى. و في هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية. هكذا، فإن عملية تصنيع المنتج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، و هذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

3- نظرية نموذج احتكار القلة لدولي :

بالنسبة للاقتصادي الكندي (Stephen Hymer)، فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، و الأسواق التي تتميز باحتكار القلة، و أن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية، تنظيمية أو غيرها، ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا وحيث تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة، نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

¹ Jean-Pierre Bibeau، Ibid , p 201, 202.

فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وانطلاقاً من هذا التوجه، عمل (Hymer) على محاولة تبين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور، و للمقاربة استند إلى نظرية أمريكية للتنظيم (نظرية Chandler)، والتي تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات.

وحسب هذه النظرية، يوجد في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها و متعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة

أ - المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات، يتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.

ب - المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطة، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث.

ج - المستوى الأول و فيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة و تحدد التوجهات الكبرى

3- النظرية الإنتقائية لجون دينينغ في الإنتاج الدولي :

"لقد قام دينينغ (Dunning) بالتقاد أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الإنتقائية"¹

و قد قام دينينغ بتحقيق الترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دينينغ أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالإستثمار في الخارج وهي :

تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الإستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

أن تتوافر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور و اتساع السوق و توافر المواد الأولية.²

¹ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الطبعة الأولى 2002 ص 53.

² عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، مصر الدار الجامعية ، 2003 ص 49-50.

"ويرى دنينغ، يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الإستثمار الأجنبي المباشر ، يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة ، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدول المضيفة مثل : انخفاض تكلفة الموارد ، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا"

4- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):¹

رواد هذه النظرية هما "كوجيما و أوزاوا" و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة و تؤكد المدرسة أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن "كوجيما" على أن الاستثمارات الأمريكية ماهي إلى بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى ، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ماهي إلا بديل للتجارة.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تؤكد هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم التفاصيل.

¹ رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص70.

المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري في الجزائر تدريجيا الى ان اصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، و الاجتماعية، و السياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية الى الترويج للقطر و الفرص الاستثمارية، ذلك لأن المستثمرين الوطنيين و الاجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة الا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.

من جانب آخر يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجمل السياسات الاقتصادية التجميعية، وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة و الجالبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بانها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الاجنبية، او الاقتراض العادي من الاسواق المال العالمية و التي تتصل أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، و سعر صرف مستقر، و بيئة سياسة و مؤسسية ثابتة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأعراض التخطيط المالي، و التجاري، و الاستثماري بواسطة الافراد و المؤسسات و الهيئات.

المطلب الاول: المناخ الاستثماري في الجزائر

بالنظر الى المقدرات الاقتصادية المعتبرة في الجزائر، الا ان استغلالها بصورة مثلى تبقي مرهونة بطبيعة بيئة الاعمال السائدة، ذلك ان العديد من الشواهد الميدانية التي تشير الى عدم جاذبية تلك البيئة، مقارنة ببعض دول الجوار، او البعض الدول النامية الشبيهة، وقد يعزي ذلك الى الكثير من الاسباب منها: مشكل التمويل، والعقار الصناعي، ومشكلات ادارية وتنظيمية، اضافة الى ضعف اجراءات الترويج.....

ضمن هذا الاطار، من المفيد ان نحلل اهم المزايا و الحوافز الممنوحة للمستثمرين (الوطنيين و الاجانب) من خلال احدث تشريع معتمد، اضافة الى الوقوف على اهم العوائق التي تفسد مناخ الاستثمار.

اولاً: مزايا وحوافز الاستثمار

في هذا الاطار يندرج الامر 06-08¹ المؤرخ في 15 جويلية 2006، بوصفه احدث تشريع ناظم للاستثمار، اذ يعدل و يتمم الامر 01-03²، وهو يمثل الى جانب الامر 01-04 المتعلق بالتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسييرها، و خصوصيتها، ونصوص قانونية اخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي، الاطار من شأنه تعميق الاصلاحات لاقتصادية و تحسين فعاليتها. كما ان لمادة 30 من الامر 01-03، المذكور اعلاه تنص على الغاء الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر، لاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، و المتعلق بترقية و دعم الاستثمار.

يمكننا تحليل اهم المزايا و الحوافز الممنوحة للمستثمرين سواء كانوا وطنيين او اجانب، بالتركيز على اربعة مبادئ وردت اساسية هي :

- مبدأ حرية الاستثمار؛
 - مبدأ ازالة كافة القيود الادارية على الاستثمار؛
 - مبدأ عدم الالتجاء الى التامين وحرية تحويل راس المال و العوائد الناتجة عنه؛
 - مبدأ منح المزايا و الحوافز المشجعة على الاستثمار؛
- و من هذا فان شروط نجاح اي قانون للاستثمارات هو تبنيه لهذه المبادئ الاربعة.

1- حرية الاستثمار

ينص الامر 06-08 في مادته 03³، على ان الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية و الضمانات النصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول به، ان صياغة الامر السالف الذكر، جاءت عامة فيما يتعلق بمسالة حرية الاستثمار، مما يفيد احتواءه للاستثمار الوطني العمومي و الخاص، وكذلك الاستثمار الذي ينجز في الاطار نظام الامتياز و لرخص. و ما يميز التشريع الجديد

¹ المرسوم التنفيذي ، رقم 06-08 الجريدة الرسمية الصادرة سنة 2008، العدد 47.

² الأمر 01-03 الصادر 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصوصتها.

³ المادة رقم 03 في الأمر 06-08 المعدلة و المتممة للمادة رقم 04 المتعلقة بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47.

عن التشريعات السابقة و انه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الآخر ولم يقتصر على الدولة امكانية التدخل في بعض القطاعات الحيوية. ان الموقف المشرع الجزائري من هذا يمكن تفسيره بانه اتجاه واضح لمنح حرية اكبر للمستثمر، و توسيع نطاق تدخله في مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وتعبيرا عن اقتناعه بعدم جدوى التحديد الاعتبائي التحكيمي لبعض القطاعات الاقتصادية التي كانت تعتبر في الماضي قطاعات استراتيجية حيوية، يمنع على المؤسسات الخاصة الاستثمار فيها. بالإضافة الى ما سبق، تنص المادة الثالثة من الامر 06-08¹ ان الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر، تخضع قبل انجازها الى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). اما بخصوص النشاطات و المهن المقننة، و الخاضعة للسجل التجاري، فالمرسوم التنفيذي رقم 97-40 يحددها في تلك الانشطة و المهن التي تتطلب بطبيعتها او مضمونها، و محلها، ووسائل تفعيلها، توفير شروط خاصة، حتي يتم الترخيص بممارستها كمهنة مقننة او نشاط مقنن.

2- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات:

ان المقصود بهذا المبدأ هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي بحكم الاستثمارات، والذي قد تم في ظل ابرام عقود و اتفاقيات استثمار الان التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالبا ما يحدث مخاوف لدى المستثمرين وتضييع عليهم فرص تحقيق الربح الا اذا اعتبروا ان الاحكام الجديدة التي تتبناها الدولة اكثر تلاءما و خدمة لمصالحهم. و من ضمن الضمانات التي منحها المشروع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03² ما نصت عليه المادة 15، التي تقتضي " بأنها لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا الامر، الا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة" و يعتبر نص هذه المادة بمثابة تعهد من الجانب الدولة بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها.

¹ المرسوم التنفيذي ، رقم 08-06 مرجع سبق ذكره.

² الأمر 03-01، مرجع سبق ذكره .

اما فيما يتعلق بالاستثمارات التي تمثل أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ،على نحو ما تضمنته المادة الخامسة من الأمر 06-08 فقد تعمد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتقديم تسهيلات ادارية تتمثل في:

- تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز في غضون اثنين و سبعين ساعة من تاريخ ايداع طلب الاستفادة من المزايا.
 - تسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال في غضون عشرة أيام.
- فضلا عن ذلك فقد أتاحت المادة السادسة من الأمر 06-08 حق الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من الادارة أو الهيئة المكلفة بتنفيذ هذا الأمر.

3- ضمان التحويل الحر لرؤوس المال وعائداته:

منح الأمر 01-03¹ للمستثمر الأجنبي حق تحويل رأس ماله والعائدات الناتجة عنه حيث نصت المادة 31 من الأمر على انه " تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل، يسعها بنك الجزائر بانتظام و يتحقق من استردادها قانونا من ضمان تحويل رأس المال المستثمر و العائدات الناتجة عنه كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل او التصفية حتي و ان كان البلق أكبر من رأس المال المستثمر في البداية".

أما فيما يخص حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص اخر، فإن الأمر 01-03 ينص في مادته 30 على التزام المالك الجديد الذي تنقل اليه ملكية المشروع، بتنفيذ كل الالتزامات التي تعهد بها المالك القديم و التي استفاد بمقتضاها بالمزايا وفي حالة اخلاله بهذا الالتزام فان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في الغاء تلك الالتزامات.

4- المزايا و الاعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

استنادا الى المادة السابعة من الأمر 06-08² فقد منح المشرع الجزائري جملة من الحوافز يمكننا الاشارة اليها على النحو الآتي:

- بعنوان الإنجاز: حيث اشتملت على المزايا التالية:

¹ الأمر 01-03 ، مرجع سبق ذكره.
² المرسوم التنفيذي رقم 06-08 ، مرجع سابق.

- ✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة و المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة، المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- ✓ الاعفاء من حق نقل الملكية بعوض من المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.
- **بعنوان الاستغلال:** و لمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، تمنح المزايا التالية:
 - ✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
 - ✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- أما المادة الثامنة من الأمر 06-108¹ فقد أشارت الى أن الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا المنجزة في المناطق تستفيد من المزايا الآتية:
 - **بعنوان انجاز الاستثمار:**
 - ✓ تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال؛
 - ✓ الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة مقتناة من السوق المحلية؛
 - ✓ الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
 - **بعنوان الاستغلال:**
 - ✓ الاعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات؛
 - ✓ ومن الرسم على النشاط المهني؛

¹ مرسوم التنفيذي 06-08، مرجع سابق.

في حين تضمنت المادة الحادية عشر من الأمر 06-08؛ جملة من المزايا التي يمكن منحها للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني؟، اشتملت بالأساس على مايلي:

- **مرحلة الانجاز:** و لمدة اقصاها خمس سنوات:
 - ✓ اعفاء و/أ، خالص الحقوق و الرسوم و الضرائب و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاسترداد أو من السوق المحلية للسلع و الخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار
 - ✓ اعفاء من الحقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج و كذا الاشهار القانوني الذي يجب ان يطبق عليها؛
 - ✓ اعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال؛
 - ✓ اعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية الحصة للإنتاج.
 - **مرحلة الاستغلال:** و لمدة اقصاها عشر سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
 - ✓ الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركان؛
 - ✓ الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- زيادة على المزايا المذكورة في الفقرتين 1 و 2 أعلاه يمكن أن يقر المجلس الوطني للاستثمار.

ثانيا: العوائق

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فقد كانت بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و المزايا و التسهيلات للمستثمرين الأجانب و يكن ارجاع ذلك الى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الادارية لتالية:

- **المعوقات الاقتصادية:**

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر ما يلي:

✓ **الاستقرار السياسي:** لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث ان العلاقة قوية بين غياب العامل في البلد و تحفيز جلب الاستثمارات في البلد .

نظرا للوضعية الاقتصادية و الأمنية التي عرفتھا الجزائر خلال التسعينيات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار و على رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر الجدد المرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، الا ان هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسی لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الاعلام الوطنية و الاجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتي في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار.¹

✓ **مشكلة العقار:** شكل موضوع العقار لسنوات طويلة و مازال يشكل أكبر عائق في وجه المستثمرين في الجزائر، فبالإضافة الى النقص الكبير في العقار فان البيروقراطية و الأسعار أيضا تؤرق كل مستثمر سواء كان أجنبيا أو محليا فحسب الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة و الطبط العقاري لسنة 2012 فان الطلب في مجال العقار الصناعي قد فاق 6 آلاف هكتار مقابل عرض لا يتعدى 3 آلاف هكتار ما أدى الى تمكن المستثمرين من الحصول على العقار الصناعي خاصة في المدن الكبرى و كانت الحكومة تعيب في كل على المستثمرين رفضهم الذهاب نحو تلك المناطق، وكانوا يبررون رفضهم بسبب غياب التهيئة العمرانية و غياب وسائل النقل والطرق، وكذلك تواجههم مشكل الأسعار حيث يصل سعر المتر المربع الوحده من العقار حوالي 40 ألف دينار و المشكل

¹ علي همال،فاطمة حفيظ، أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر 2005، العدد 04.

الآخر الذي يعاني منه المستثمرين في مجال الحصول على العقار الصناعي، يتعلق بالبيروقراطية تعقد وتعدد الاجراءات الادارية القضائية.¹

✓ **صعوبة الحصول على القروض البنكية:** بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011 حيث 27 بنك ومؤسسة مالية منها 6 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للادخار، 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية منها واحد برأس المال المختلط منها، 7 مؤسسات مالية و في سنة 2011 منحت البنوك الناشطة العشرين 3.724.7 مليار دينار كقروض موجهة للاقتصاد 85,7% منها تم منحها من طرف البنوك العمومية و الباقي 14,5 من طرف البنوك الخاصة مما يعدل على أن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على حجم النشاط. مع الاشارة الى الارتفاع المحسوس فبمعدل مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة و التي لم تكن تتجاوز 6.8% قبل سنة 2006، قد تحصل القطاع الخاص ل 53.2% من اجمالي قروض الممنوحة للاقتصاد في هذا العام. وفي الأخير الذي أصبح في السنوات الأخيرة يحظى بأعلى نسبة من القروض بعد التهميش و المزاحمة القطاع الذي عان في السابق و بالرغم من هذه التطورات يبقي الجهاز المصرفي الجزائري يعلن من عدة معوقات أهمها بطئ أنظمة المدفوعات، نقص الكفاءة المهنية في التسيير و تقييم المخاطر.

و تستمر الصعوبات التي تعاني منها المستثمرون و رجال الأعمال في الجزائر مع صعوبة الحصول على القروض البنكية حيث احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من أصل 183 دولة داخلية في المؤشر و 11 عربيا من أصل 19 دولة داخلية في المؤشر مما يعدل على صعوبة الحصول على الائتمان في الجزائر وفق هذا المؤشر.²

¹ دلال بن سمية، صالح مفتاح، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 43.44، 2008.
² دلال بن سمية، مرجع سبق ذكره، ص50.

● **المعوقات القانونية و الإدارية:** من أهم العوائق القانونية و الادارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي :

✓ **الفساد الإداري:** "ان الفساد الاداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. و كذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا".¹

يعد الفساد الاداري عائقا كبيرا و تكلفة اضافية الى النفقات المشاريع الاستثمارية، حيث أثار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 و الذي ضم أكبر صانعي القرار السياسي و الاقتصادي و أبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات و المشاريع وتسيير، و الدراسة السابقة للبنك الدولي أن 34% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعماله في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات و هذا ما يفسر المراتب المتأخرة التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد و الشفافية.

✓ **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:** " ان من بين اقطاعات التي تشجع على انتقا الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية الملاحظة في كثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى الى الكثير من رجال الأعمال الى الرجوع من حيث أتو في أول طائفة تكون بأمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين".²

¹ بعروج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلات اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 04، ص80.

² بعروج بولعيد، مرجع سبق ذكره، ص88.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

حسب تقرير الندوة الأمامية للتجارة و الاستثمار لسنة 2017 حول الاستثمار في العالم، فقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر ارتفاعا في سنة 2016 مسجلا ما قيمته 1.5 مليار دولار وقد تحسنت الأرقام بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في سنة 2015 و التي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها.

وحسب المحللين فان العودة القوية للجزائر الى الساحة الدولية الاقتصادية راجع الى العديد من الاعتبارات الموضوعية و منها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية و التحسن الخير الذي عرفه الانتاج النفطي كما تبنت الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار، وهو عامل أساسي في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي ووفر التحفيزات الجبائية و المنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية حيث بلغت 1.546 مليار دولار في سنة 2016 مقابل 584 مليون دولار في سنة 2015 .

الجدول رقم(5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة (2000-2016)

التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(بالدولار)	السنوات
438	2000
1196	2001
1065	2002
634	2003
882	2004
1081	2005

1795	2006
1662	2007
2493	2008
2746	2009
2264	2010
2571	2011
1484	2012
-	2013
-	2014
584	2015
1546	2016

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

2016، ص 15

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1196 مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة إفريقيا ، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03/01 و ما تضمنه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي و المحلي ، اما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار و هذا راجع الى بيع رخصة الهاتف النقال للشركة أوراسكو بتاريخ 21 جويلية 2001 المصرية و خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر لتبلغ 634 مليون دولار و يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، رغم هذا الانخفاض الا أنه بعد سنة 2003 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعا أين وصلت إلى 882 مليون دولار بسبب بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر 03/01 ضمن النظام الاستثنائي ، لتسجل رقما قياسيا طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية حيث بلغت 2746 مليون دولار سنة 2009 ، هذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية و تراكم موارد إدخار الميزانية للسنوات 2008-2011 لتصنف من بين خمسة دول إفريقية جالبة للإستثمار الأجنبي المباشر ، لكن خلال سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 1484 مليون دولار ، و هذا راجع الى فرض قاعدة 49/51 على الإستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) و التي تنص على أن المستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الإعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة عدم إمكانية المستثمر الأجنبي إسترجاع رأس ماله إلا بعد خمسة و عشرون سنة من النشاط و إلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

سجلت الجزائر في سنة 2015 أسوأ حصيلة في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2001 و هذا حسب آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية و التجارة حيث سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 584 مليون دولار ، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة و تطبعها البيروقراطية الإدارية، و عد الوضوح في مجال التشريعات و القوانين المتغيرة و مسار استثمار مرهق كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا .

أما في سنة 2016 فشهدت الجزائر ارتفاع محسوس للاستثمارات الأجنبية حيث استطاعت جلب 1.5 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تدفقات سلبية سجلت طيلة سنة 2015 فحسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية ، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية و التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي.

المطب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت أجنبية أو عربية ، وذلك حسب الجدول التالي:
الجدول رقم (6): الدول المستثمرة في الجزائر

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
الصين	100	7400	-
تركيا	1926	1455	81678
فرنسا	169	364	22734
أوروبا	437	955161	71010
فيما بها الإتحاد الأوروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
أفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264

3521	24085	26	متعدد الجنسيات
119525	2216699	3230	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

تصدرت تركيا قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بحسب تقرير المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار عبد الكريم منصوري الذي كشف بأن "اندي" احصت أكثر من 1455 مليار دينار استثمارات مسجلة و معلنة لديها و تركزت 62% في قطاع الصناعة و آثار المدير العام للوكالة في حوار للوكالة الأنباء الجزائرية أن مجموع 1455 مليار دينار من الاستثمارات الوطنية و الاجنبية سجلت مقابل 1214,3 مليار دينار في نفس الفترة من 2016 أي بنسبة بلغت 20% و على الصعيد متصل كشف منصوري ان تركيا تصدر قائمة الدول المستثمرة ما بين جانفي و سبتمبر 2017 بقيمة 898.2 مليار دينار او ما يعادل 1.926 مشروع او 48.5% من اجمالي مشاريع لإنشاء 81.678 منصب عمل او 63%¹.

و افاد المدير العام للوكالة في حوار لوكالة الشعب ان فرنسا تأتي في مقدمة الدول المستثمرة في الجزائر بعد تركيا و هي تحتل بذلك الصدارة من حيث عدد المشاريع ب 169 مشروع منذ 2002 الى غاية 2016 كما تصنف في المرتبة الثانية بعد تركيا من حيث حجم الاستثمارات ب 364 مليار دينار و تصنف ثاني دولة من حيث انشاء مناصب العمل ب 22734 منصب شغل.

و بحسب المدير العام للوكالة تولى فرنسا اهتماما كبيرا للاستثمار في قطاعات متنوعة منها صناعة السيارات من (مصنع رونو و بيجو) و الاسمنت و الصحة و الميكانيك.

اما من الدول الاسيوية فقد تصدرت الصين في صدارة الدول المستثمرة في الجزائر حيث بلغ قيمة الاستثمارات الصينية في الجزائر ذروتها خلل السنوات الخيرة حيث وصلت قيمتها الاجمالية 7.4 مليار دولار محتملة بصدارة المستثمرين الاجانب وتصنف الصين كأول مستثمر أجنبي في الجزائر متجاوز العديد من الدول الأوربية و على رأسها تركيا و فرنسا.²

¹ وكالة الأنباء الجزائرية ، النمو الاقتصادي بالجزائر، بتاريخ 2018-05-26.

² جريدة الشعب ،النمو الاقتصادي بالجزائر، بتاريخ 2018-06-05.

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني

اطار نظري حول النمو الاقتصادي

مقدمة

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعتبر التركيبة التي من جلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد ومدى تحسن رفاهية المجتمع.

وانطلاقاً من هذا فإن النمو الاقتصادي في صدر اهتمام العديد من الاقتصاديين تماشياً وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية وأن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت وتعددت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

وعلى هذا الأساس نتطرق في

المبحث الأول: إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وطرق تقديره ؛

المبحث الثاني: نبرز أهم النظريات ونماذج النمو الاقتصادي ؛

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية الخاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي الجزئي إلى المستوى الكلي، أين يزداد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على المستوى التغيرات الاقتصادية الكلية باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي .

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

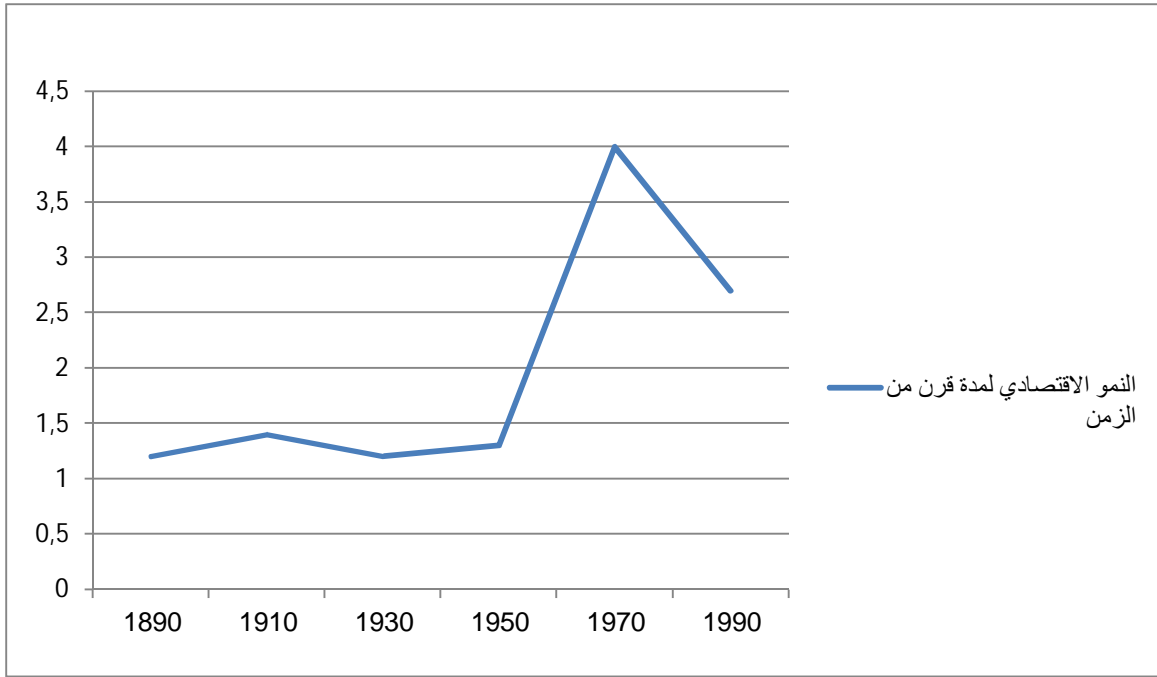
يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم " روبرت مالتوس" سنة 1798 في كتابه "مبدأ الأمم" ويتبعه العديد من الباحثين يبين الأهمية الكبيرة التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

ولتحديد مفهوم النمو الاقتصادي يجب التمييز بينه وبين المصطلحات المتشابهة له في المعنى مثل التطور الاقتصادي والتنمية ونظرا لهذا الالتباس وعدم التفرقة بينهم سنحاول توضيح هذه المفاهيم.

أولاً: نظرة تاريخية حول النمو الاقتصادي في العالم.

شهد العالم معدلات نمو اقتصادية ايجابية ومتصاعدة طوال الزمن, خلال القرون الخمسة الماضية كان الاقتصاد العالمي يعيش مرحلة ركود وضعف في النمو الاقتصادي حتى قرن 19 أين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التطور الاقتصادي, شهدت ارتفاعات في معدلات النمو الاقتصادي , حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج 18 بالمائة سنة 1500 إلى 1820 سنة, وشهدت معدلات النمو ارتفاعا منذ بداية قرن 19 لكنها عاودت الانخفاض خصوصا في الفترة 1913 إلى 1950 بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية , ولكنها عاودت الارتفاع وبشكل كبير خلال فترة 1950 إلى 1973 ولكن هذا الارتفاع الذي استمر لمدة 30 سنة متتالية في معظم دول العالم تحول إلى انخفاض كبير وشديد في معدلات النمو الاقتصادي ابتداء من سنة 1973 إلى غاية نهاية القرن 20 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): النمو الاقتصادي لمدة قرن من الزمن



المصدر: عائشة مسلم ، مرجع سابق، ص 50

ومن خلال الشكل الأول لاحظنا أن فترة 1950 إلى 1970 هي ظاهرة اقتصادية واستثنائية في تطور معدلات

النمو الاقتصادي بسبب الارتفاع الذي بلغه في جميع أنحاء العالم والتي سميت "السنوات الثلاثين الساطعة" أو "العصر الذهبي للنمو الاقتصادي".

وتميزت هذه الفترة بثلاثة خصائص رئيسية جعلتها فترة استثنائية:

✓ الارتفاع غير المسوق في معدلات النمو الاقتصادي إذا وصل إلى 5 بالمائة و 9 بالمائة في حين انه لا يكن يتجاوز 2,5 بالمائة في عز الثروة الصناعية.

✓ الثبات والنظامية ثبات المستوى المرتفع لمعدلات النمو الاقتصادي

✓ الاستمرارية وطول المدة: استمرت لمدة 30 سنة عرف فيها العالم ازدهارا كبيرا

وجاء هذا الارتفاع لأسباب نذكرها بانتظام على شكل نقاط نذكر منها:

● عودة الانتعاش الاقتصادي الذي انطلق من مستويات منخفضة للناتج القومي بعد فترة الحرب العالمية الأولى والثانية.

- ظهور مؤسسات "بريتون ندردر" في شكل صندوق نقد دولي وبنك دولي التي ساهمت في تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تحرير التجارة العالمية من خلال ظهور "اتفاقية العامة للتجارب والتعريفات الجمركية"

ثانيا: التفرقة بين النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المتشابهة لها

1- التقدم الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة، أما التقدم فهو زيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي¹ ومتوسط الدخل الحقيقي ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان².

ومن هنا يمكننا تعريفه كما يلي "التقدم الاقتصادي هو نمو الموارد المتاحة" نسبة تفوق نمو السكان¹ أو يعبر التقدم الاقتصادي "عن مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو.

2- التنمية الاقتصادية :

ويعتبر المصطلح الأكثر اقترابا إلى مصطلح النمو وهناك العديد من الباحثين الذين لا يميزون بينهم . النمو هو التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره والتنمية يمكن تعريفها كالأتي "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"² وأيضاً مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع أن تواصل هذا النمو وتزايداته واتزانته لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية³

¹ عبد الحكيم سعيح . الناتج الوطني و النمو الاقتصادي: دراسة قياسية اقتصاد للنمو، حالة الجزائر 1994-1999، سنة 2001 ص2

² عبد الحكيم سعيح ، مرجع سابق.

³ مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، ص44

3- الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي:

ومن خلال هذه التعاريف المختلفة نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم التنمية والنمو يعني أن النمو هو عملية طبيعية تلقائية لا يستدعي حدوثها وجود دراسة أو تخطيط مسبق وعلى سبيل المثال حصر النمو السكاني، وعلى النقيض من ذلك يأتي مفهوم التنمية والتي تعتمد في الأساس على الجهد المنظم فضلا عن الإدارة والتخطيط السليم، لتتم عبر ذلك عملية التغيير نحو الأفضل سواء كان التغيير اقتصاديا أو اجتماعيا¹

وتعرف التنمية بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق أحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات²

ومما سبق يمكننا التفرقة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

جدول رقم (7) : يوضح الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكل للمجتمع	- عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
- يركز على التغيير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات	- تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
- لا يهتم شكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	- تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
- لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي	- تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعيه

المصدر: بناني فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، في علوم الاقتصاد، تخصص اقتصاديات المالية و

البنوك، ص4 أطروحة لنيل شهادة الماجستير 2009.

¹ مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، مرجع سابق الذكر، ص 45.

² عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم نظرية اقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الاردن، ص 273

ثالثا: تعريف النمو الاقتصادي:

ومن تلك المفاهيم السابقة والفرقة في بيئتها , يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على النحو التالي:

تعريف 1: " يعتبر مفهوما كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل"¹

ويعرف أيضا على أنه : "الزيادة المحققة على المدى الطويل لانتهاج البلد"²

ويعرفه "فليب بيرو" هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير

اقتصادي توسيعي هو الناتج الصافي الحقيقي³

أما "كوسوف" فيقول: إن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"⁴

ويؤكد "بونييه" : انه عبارة عن عملية توسعية اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة"⁵

وتعرف أيضا : " عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة , ويعكس النمو

الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية, ازدادت معدلات النمو في

الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها"⁶

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريفا شاملا ألا وهو كما يلي " هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج

المحلي الحقيقي

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نبرز أن النمو الاقتصادي :

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي , ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسعية

ويعتبر الارتفاع أو الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن أو تدهور في النشاط

الاقتصادي ولا يعبر ذلك بتاتا عن تخلف أو تقدم اقتصادي , فالملاحظ أن الدول المتقدمة مثلا مقارنة بالدول النامية

¹ عبد الحكيم سعيد, مرجع سابق, ص3

² عبد الحكيم سعيد, مرجع سابق, ص12

³ مدحت محمد مصطفى, وسهير عبد الظاهر, النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية , ص39

⁴ مدحت محمد مصطفى , مرجع سابق , ص40

⁵ المرجع اعلاه, ص41

⁶ عرفات حربي محمد موسى , مبادئ الاقتصاد . ص286

تكاد معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في اقتصادياتها تنخفض وذلك راجع بالأساس إلى اقترابها من حالة التشغيل التام عكس الدول النامية وبحكم حالة التخلف الاقتصادي فإنها تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المداخل الأولى لتطورها الاقتصادي , ولا يعتبر ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى بغض النظر عن كون الناتج سلبى للاحتياجات العامة أم لا.

المطلب الثاني : مقاييس ومحددات النمو الاقتصادي وأنواعها :

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صحيحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي , وتتضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في المطلب إلى طرق قياس النمو الاقتصادي ومحدداته , نذكر معها أنواعه.

أولاً: طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي

وتقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس لتقديرات الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير النسبي في حجم الناتج وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع معدل الدخل وحجم الإنفاق

1- طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة إنها " ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج , أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:¹

$$\text{القيمة المضافة المنتوج ما} = \text{قيمة المنتوج النهائي} - \text{قيمة المنتجات الوسيطة}$$

حيث أن :

المنتجات النهائية : هي المنتجات الموجه للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات والمؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

¹ بوددع عبد الكريم ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009-2010، ص 75.

المنتجات الوسيطة: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج .

وتعتبر القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيراً عن حجم الناتج المحصل عليه من الإنتاج , كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام , حيث انه تبعا لهذه الطريقة تكون:
 الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي , لان ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين..مرة كقيمة نهائية , ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

2- طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في اقتصاد المحلي , حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العاملة في الاقتصاد المحلي , وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:¹

$$\text{الناتج الداخلي} = \text{الدخل الوطني}$$

حيث أن:

الناتج الداخلي الخام هو: مقدر بتكلفه عوامل الإنتاج

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع.

وبالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع الفوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد

ناتج الوطني الخام بسعر السوق = ناتج داخلي الخام بتكلفه عوامل الإنتاج زائد ضرائب غير مباشرة + قيمة

الامتلاك

¹ بودخدع عبد الكريم، نفس المرجع السابق ص 76.

3- طريقة الإنفاق :

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في اقتصاد المحلي , وتفسر ذلك ينطبق من أساس إن إي عملية إنفاق إي شراء سلع وخدمات معينة يقوم بها طرق معين , يتولد عنها بالضرورة دخل لطرق اخذ هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق نفسه الدخل , وبالتالي أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان:¹

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث الإنفاق الكلي $Y=C+I+G+(X-M)$

Y : يمثل الدخل الوطن.

C : يمثل الإنفاق القطاع العائلي (استهلاكي).

I : يمثل الإنفاق القطاع الأعمال (استثمار خاص).

G : إنفاق القطاع الحكومي.

X-M : يمثل إنفاق القطاع الخارجي.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي :

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:²

1- كمية ونوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم إن معدل الدخل الحقيقي

للفرد " الناتج القومي الإجمالي الحقيقي من المعادلة نستنتج إن كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي

الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان , كلما كانت لزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق

زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان

الدخل الحقيقي لا يتغير لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يدب أخذها بعين الاعتبار فالزيادة في عدد السكان

القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي هذه الأخيرة لإنتاجية العمل

¹ بودخدع عبد الكريم، مرجع سابق، ص 76 - 77.

² عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الاردن 2004، ص 278 - 282.

استخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها :

- مقدار الوقت المبذول في العمل
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج
- نسبة التعليم , المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونمو الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية لدرجة خصوبة التربة , وفرة المعادن , المياه , الغابات , وغيرها , هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان فيمكن مثلاً للمجتمع أن يكشف أو يطور موارد طبيعية تؤدي إلى الدفع من النمو الاقتصادي في المستقبل والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال في تلك التي تؤثر على الاستهلاك وهي:

✓ توقعات الأرباح

✓ السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار

ويتمثل الاستثمار بنوعية المادي والبشري , المادي يتمثل في المصانع , الآلات , وسائل النقل , وغيرها , والبشري يتمثل في التعليم , التأهيل , التدريب والصحة

3- معدل التقدم التقني:

ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق

إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديم¹

4- عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة , سواء كانت هذه البيئة سياسية , اجتماعية , ثقافية أو اقتصادية , أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو , ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي

¹ طالب محمد عوض ،مدخل الى الاقتصاد الكلي :معهد الدراسات المصرفية ،الأردن 2006،ص 183 .

5- التخصص والإنتاج الواسع:

وهو الذي دعا إليه أدام سميث في كتابه ثروة الأمم 1776 ، فقد أوضح أن تحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل ، وهذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي :

إذا كان النمو الاقتصادي يشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية فإنه يبقى أن نشير إلى أنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو¹:

1- النمو الطبيعي:

إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية ، تعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية ، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربع عمليات تأتي بذكرها كما يلي:

- العملية الأولى: هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى .
- العملية الثانية : هي عملية تراكم أولى لرأس المال ، في بادئ الأمر كان مركز على خدمة التجارة الخارجية للدولة ، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة
- العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع لعملية الإنتاجية ، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه ، بل يهدف المبادلة في السوق ثم ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك ، إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق ليست للاستهلاك الذاتي فحسب إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية ، النقدية ، دفع النمو المبيعات تاريخياً
- العملية الرابعة : هي عملية خاصة بسيادة تكوين السوق الداخلي بمعنى إن يشكل سوق محلي ، حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب ، كما يتكفل هذا السوق بتمهيد لقيام سوق وطني واسع .

¹ حبيب كميل والبي حازم، دراسات في الإنماء والتطوير ، المؤسسة الحديثة، لبنان 2000، ص 12-13.

2- النمو العابر:

وهو ذلك النمو الذي يفقد إلى صفة الديمومة والثبات ، فهو يأتي نتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية ، لا تلبث وان تختفي وتختفي معها النمو الذي أحدثته ، يسود هذا النمو العابر بشكل كبير في الدول النامية ، حيث يشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بتا . إن كون هذا النمو يحصل في ظل بين اجتماعية وثقافية جامدة ، بذلك تجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص¹ .

3- النمو المخطط:

وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة ، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته ، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي ، تعتبر نمجا عمليا حديثة النشأة نسبيا ، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة ، ونحدث التنمية بذلك هدفا غالبا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم ، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال ، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة أزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

وفي الأخير تجب الإشارة إلى انه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة ، فان النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة .

¹ حبيب كميل و البني حازم، من النمو والتنمية الى العولمة و الغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2000 ، ص 17-18.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي :

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيراً على الأداء الاقتصادي اهتماماً كبيراً من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة تطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور حقبات زمنية فالاقتصاديون دوماً يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل الذي يدفع إلى تطور نظريات اقتصادية .

المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الفكر التقليدي:

حيث ينقسم الفكر التقليدي إلى مدرستين وهما الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذين تطرقوا للنمو الاقتصادي:

أولاً: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من أدام سميث سنة 1776 وديفيد ريكاردو سنة 1817 بالإضافة إلى آراء التجار حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية وطوماس مالتوس سنة 1798 حول السكان:

1- حسب نظرية أدام سميث :

إن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في " تقسيم العمل " الذي تبرز أهميته الأساسية في انه يحد من تناقض الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج , كما إن تقسيم العمل يعد شكلاً من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملاً إيجابياً , حيث يعتبر أدام سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية أو هو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن , إذا أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفاءات في الإنتاج الذي يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة , وهو بذلك يدعونا إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى الادخار.¹ يرى ادم سميث لإعطاء فعالية لنظرية "تقسيم العمل" وجب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج وإعطاء حافز إضافي لرفع الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وهذا مرهون بزيادة الدخل للعاملين ويعتبر عاملاً إيجابياً للمساعدة على توزيع الأسواق وانخفاض معدل تكلفة عوامل الإنتاج.

¹ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ص 108.

ويرى أنه عملية الإنتاج تقوم على ثلاث عناصر رئيسية وهي: الأرض العمل ورأس المال، وبذلك فإن دالة الإنتاج حسب رأيه تكون كما يلي:

$$Y=f(k.l.N)$$

حيث:

Y : الإنتاج

K : رأس المال

L : العمل

N : الأرض

وأن معدل النمو السنوي لنتاج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج وللوصول إليها نقوم بإجراء عملية التفاضل للمعادلة (1) بالنسبة للزمن وهي كما يلي¹:

$$\frac{dy}{dt} = \left(\frac{df}{dl} \times \frac{dl}{dt} \right) + \left(\frac{df}{dk} \times \frac{dk}{dt} \right) + \left(\frac{df}{dN} \times \frac{dN}{dt} \right)$$

$\frac{dy}{dt}$: معدل النمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dl}$: الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dl}$: لحدية للعمل.

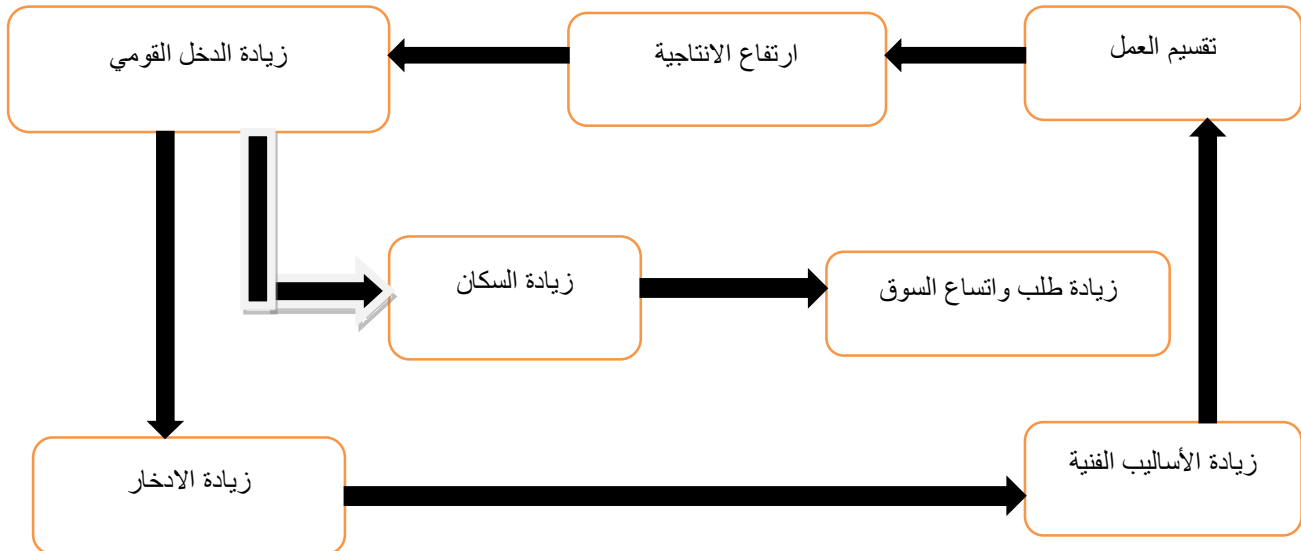
$\frac{df}{dk}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض .

¹ سالم توفيق النحفي ومحمد صالح تركي القريشي: مقدمة في اقتصاد التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1، سنة 2000 ص 85

ونلخص تصورات آدم سميث وأفكاره حول النمو الاقتصادي في الشكل الثاني وهو كالأتي:

الشكل رقم (2): تصورات ادم سميث و أفكاره حول النمو الاقتصادي



المصدر: سليم النجفي ومحمد قريشي، مقدمة في الاقتصاد والتنمية ص 41.

2- حسب نظرية طوماس مالتوس:

وحسب نظرية "توماس مالتوس" حول النمو الاقتصادي والذي عبر عنها عن طريق النمو السكاني حيث يبين

وجوب زيادة نمو الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو¹ وهذا يعني أن السكان على حسب

عادتهم وتقاليدهم وأخلاقهم الدينية يدفعهم إلى العمل بجدية وبوتيرة مرتفعة وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل

وكذلك عامل آخر وأساسي وهو عامل الاستقرار السياسي وهو عامل الاستقرار السياسي في الدولة حيث يدفع الأفراد

إلى تنصيب تركيزهم على العمل فقط بحكم أنه يخلق الأمان والطمأنينة.

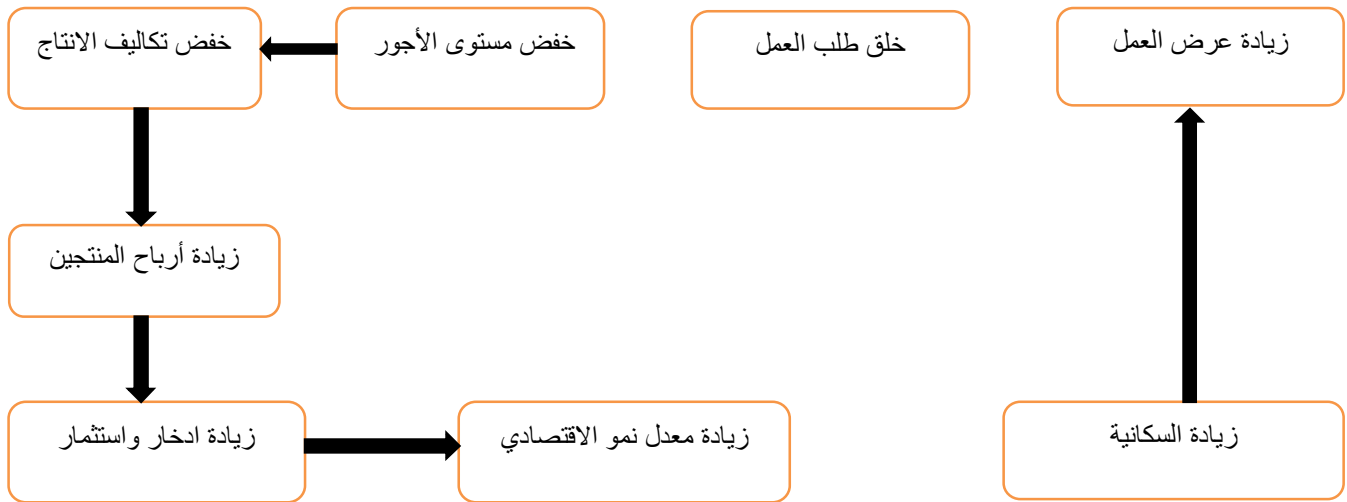
ويؤكد «مالتوس» أن النمو السكاني له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي إذ كان يخلق زيادة في الطلب الفعال

¹ عائشة مسلم: رسالة ماجستير، إتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2001، 2007.

الذي يؤدي إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي ويؤكد أن معدل الادخار ليس له تأثير الاستهلاكي (تأثير سلبي) من جهة والذي يؤثر إيجاباً على أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى ولكن زيادة لمعدل ادخار إلى هذا المستوى يؤدي إلى تقليص الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤول إلى نمو جانب الفرص وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

حيث أنه يشير إلى ثبات عامل الأرض الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل مع زيادة عدد السكان (زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي) والذي يؤدي إلى استغلال عامل التكنولوجيا الذي من شأنه يقوم بتحسين وزيادة إنتاجية عنصر العمل مع تواصل عملية الإنتاج رغم زيادة السكان. ويرى أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى مستوى حد الكفاف للأجور وهذا إلى تخفيض تكلفة عنصر العمل ونلخص نموذج مالتوس في الشكل الثالث وهو كالآتي:

الشكل رقم (3): نموذج مالتوس



المصدر: سليم النجفي ومحمد قريشي، مرجع سابق، ص 45.

ثانياً: نمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

ترجع إسهامات محاولة تفسير سير أليه النمو الاقتصادي إلى العديد من العلماء النيو كلاسيكي لروبرت صولو و تريفور صوان والعالم شومبيتر وآخرون فانطلاقاً من نظريات الكلاسيك حول النمو الاقتصادي برزت نظريات جديدة للفكر النيوكلاسيكي حيث أدخلوا فيها العامل التكنولوجي و الابتكارات.

1- نظرية سولو:

يدرس نموذج سولو حركية النمو المتوازن عند استخدام الكامل من رأس المال والعمل ذلك وفق الفرضيات التالية:¹

- ✓ الاقتصاد مغلق ويعتمد على شروط المنافسة الكاملة وبالتالي ينتج سلعة متجانسة تماما وتوجه للاستهلاك أو الاستثمار
- ✓ يمتلك القطاع العائلي عناصر الإنتاج ويقوم بتأجيرها أو بيعها لرجال الأعمال بهدف الإنتاج
- ✓ ثبات معدل استهلاك رأس المال السنوي
- ✓ ثبات التغير التقني في الصناعة
- ✓ وجود حالة توازن بين عرض العمال وطلب العمال، أن معدل زيادة عنصر العمل مساو لمعدل زيادة عدد السكان
- ✓ أن دالة الإنتاج هي من نوع كوب دوغلاس، وهي دالة مستمرة وتزيد بمعدل متناقص وذات غلة إنتاجية ثابتة، مع إمكانية الإحلال بين العمال "«"، ورأس المال "»" وذلك بحسب مرونة الإحلال وعن طريق هذا الإحلال يمكن مسار النمو المتوازن عبر الزمن
- ✓ يساعد كل من تراكم رأس المال وتحسن طرق وأساليب الإنتاج على زيادة مهارات وإنتاجية العمال

واعتمد سولو في بناء نموذج الاقتصاد للنمو على كل من دالة الإنتاج وتراكم رأس المال حيث أن النمو يتمثل في الزيادة الإنتاج الحقيقي للفرد، وعليه فإن مسار نمو نصيب الفرد من الاستهلاك في حالة توازن يمكن توضيحه بالمعادلة التالية:

$$\left(\frac{C}{L}\right)^* = e^{\lambda t} [f((z)^* - (gl + \lambda)z^*)] \quad (1)$$

وبما أن كل المسارات $\left(\frac{C}{L}\right)^*$ توضح النمو التوازني في الأجل الطويل ولكل قيم مناظرة لنسبة رأس المال الى العمال (z^*) و التي تعتبر ثابتة مما عند حدود التوازن، فإن القيمة داخل القوس ثابتة مما يعني أن معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك $\left(\frac{C}{L}\right)^*$ لأي توازن في قيم (z^*) هو المقدار (λ) فما هي إذن قيم (z^*) التي تعظم $\left(\frac{C}{L}\right)^*$ حيث أن $\left(\frac{C}{L}\right)^* = z$ حيث أن $\left(\frac{C}{L}\right)^* = z$

¹ فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد دياب، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، حوازم العلمية

بمفاضلة المعادلة رقم (1) بالنسبة ل (z^*) ومساواتها بالصفر نجد أن:

$$\frac{\left(\frac{c}{l}\right)^*}{dz^*} = e^{\lambda t} [f(z^*) - (g(L) - \lambda)] \quad (2)$$

وحيث أن $(\lambda t \neq 0)$ مما يعني أن أعظم قيم يمكن الحصول عليها $\left(\frac{c}{l}\right)^*$ عند قيم (z^*) عندما

$$\begin{aligned} (z^*) - (g(L) + \lambda) &= 0 \\ f(z^*) &= (g(L) + \lambda) \end{aligned} \quad (3)$$

إي عندما يكون معدل الربح $f(z)^*$ يساوي معدا النمو الطبيعي للعمالة القادرة

$$n = (g(l) + \lambda)$$

وهو ما يعرف بقاعدة فيليبس الذهبية للتجميع

وقد أعطى سولو تفسيراً للقادة الذهبية بافتراض أن الاقتصاد ما يحصل على رأس المال بالمجان ، بمعنى إمكانية اختيار مستوى النمو التوسعي وعليه لكل زيادة في رأس المال (Δk) نحصل على زيادة في الإنتاج تساوي

$$\Delta Q = f(z)\Delta k$$

وللحصول على ثبات (Δ) لا بد من نمو مخزون رأس المال بمعدل كل من E ، $(g(L) + \lambda)$ لذا لا بد من المحافظة على الاستثمار عن طريقاً لمعدل Z وفقاً للمعادلة (4) و (5) التالية:

$$\frac{I}{K} = (g(L) + \lambda)K$$

$$I = (g(L) + \lambda)K$$

أي أن الزيادة الاستثمار في حاجة للحفاظ على الزيادة $\left(\frac{K}{E}\right)$ و الناتجة عن استيعاب الزيادات الإضافية في رأس المال (K) كما يلي :

$$\Delta I = (g(L) + \lambda)\Delta k \quad (6)$$

وطالما إن الزيادة الاستثمار في حاجة للحفاظ على الزيادة $\left(\frac{k}{E}\right)$ و الناتجة عن استيعاب الزيادات الاضافية في رأس المال (K) كمايلي:

$$\Delta Q = (g(L) + \lambda)K \quad (7)$$

وطالما إن الزيادة الإنتاج (ΔQ) تفوق الزيادة في الاستثمار (ΔI) فإن الزيادة رأس المال تؤدي في الاستهلاك (Δc) ، وحيث ان معدل الربح $(f(z))$ يتناقض مع الزيادة رأس المال (k) الذي يضاف الى الاقتصاد حسب المعادلة التالية التي تمثل شرط المتوازن التالي:

$$\Delta Q = \Delta K f(z) = \Delta I = \Delta K (g(L) + \lambda) \quad (8)$$

و عليه فإن استخدام المزيد من رأس المال بدون مقابل يزيد مستوى الاستثمار اللازم للحفاظ على (Z) أكثر من زيادة الإنتاج ، و بالتالي فإن الكمية المثلي المقبولة من رأس المال المجاني وفقا لشروط القاعدة الذهبية هي مقدار (K) الذي يجعل معدله مساو لمعدل النمو الطبيعي (n)

$$f(z) = g(L) + \lambda$$

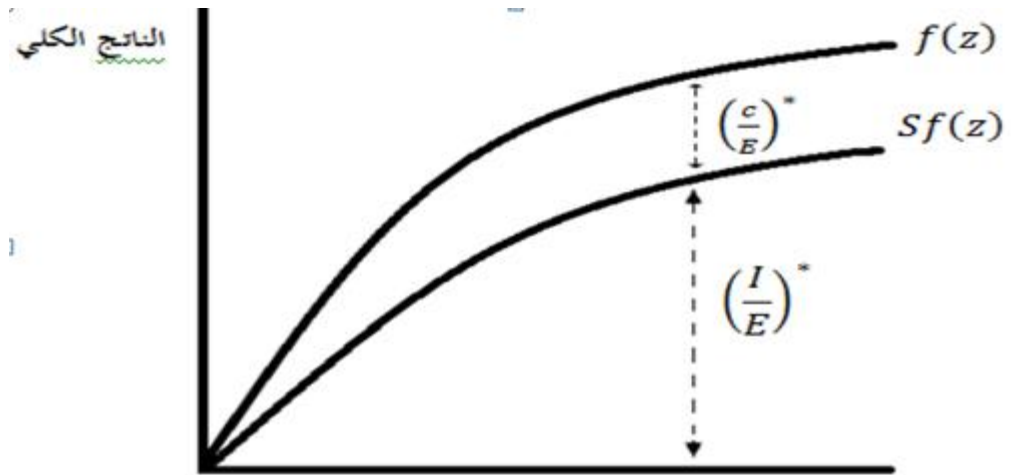
ويضرب المعادلة (8) في $\left(\frac{k}{Q}\right)$ نحصل على المقدار

$$\frac{f(z)k}{Q} = \frac{((g(L) + \lambda)K)}{Q} = \frac{I}{Q} = S \quad (9)$$

وعليه فإن $I = ((g(L) + \lambda)K)$ ، بينما يوضح الطرف الأيمن من المعادلة (9) معدل الاستثمار الى الإنتاج ، و يعبر الطرف الأيسر للمعادلة عن الربح مضروبا في $\left(\frac{K}{Q}\right)$.

حيث يوضح الشكل (4) كيفية توزيع الناتج الكلي بين الاستهلاك والاستثمار عبر الزمن، والذي يعتمد كلاهما شكل طردي على الدخل. قمع مرور الزمن يتزايد متوسط نصيب الفرد منهما بشكل طرد كلما استمر النمو:

الشكل رقم(4): كيفية توزيع الناتج الكلي بين الاستهلاك عبر الزمن



المصدر: سليم النجفي ومحمد قريشي، ص 50.

2 - نظرية شومبيتر :

يعتبر أحد أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير المستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري كما العوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي إلى خلق منح جديدة وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تؤدي إلى الزيادة ملموسة في الدخل الوطني¹ وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" سنة 1911 وأكمله في كتاب عن الدورات سنة 1939 لتركز أهم أفكاره في مايلي:²

- ✓ أن التطور في نظام الرأسمالي يحدث بصورة قفزات متقطعة واندفاعات تصاحبها فترات من الكساد والرواح قصيرة الأجل متعاقبة وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو
- ✓ يتوقف النمو على عاملين أساسيين هما: الأول المنظم والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار
- ✓ إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية

¹ صلاح الدين نامق، "قادة الفكر الاقتصادي"، الطبعة 1، دار المعرف القاهرة، ص 52

² د.عبدل عبد الحميد البخاري، التنمية الاقتصادية: نظريات النمو والتنمية، الطبعة 1، ص 8

✓ التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين , والتي يمكن ن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية :

- استغلال موارد جديدة
- استغلال أساليب إنتاج جديدة
- استحداث سلع جديدة
- فتح أسواق جديدة
- ✓ أن انهمار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:
- زوال وظيفة المنظم
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأس المالي
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية في جانب المثقفين والعمال

ويمكن تلخيص أفكار شومبيتر حول النمو الاقتصادي على ثلاثة عناصر¹ وهي :

"الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي" وذلك لان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس الادخار مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين ، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل ، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم على اعلي الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات تساهم على النمو التي تحدث بسبب وجود نوعين من الاستثمارات الأول محفز و تابع لحجم نشاط الاقتصادي و يتحدد بالربح و الفائدة وحجم المال القائم ، و الثاني يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال و الفائدة المفروضة

¹ كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسية (2012)-

(2013)، ص55

² د،عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص36

الحصول عليه و أما الآخر يحدث تلقائيا و هو المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويلة لا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي و إنما يحدده الابتكار والتجديد¹

وفيما يلي نعرض نموذج شومبيتر في النمو الاقتصادي:

$$Q = f(L K Q T) \quad 1. \text{ دالة الإنتاج:}$$

2 المدخرات تتوقف على الأجور و الإرباح و سعر الفائدة:

$$S = S(W R r)$$

3. الاستثمار يتكون من جزئين محفوز و تلقائي :

$$I = I_i + I_a$$

حيث I_i : استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والانتاج والارباح و I_a استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الاجل من أهمها التقدم التكنولوجي

4. الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي

$$I_a = I_a(k T)$$

5. الاستثمار المحفوز يتوقف على الإرباح و سعر الفائدة و تراكم رأس المال

$$I = I_i(R r Q)$$

6. التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظم

$$T = T(E)$$

وكما أن المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح و البيئة الاجتماعية ، وحيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية

$$E = E(R X)$$

7. الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار و الاستثمار و المضاعف:

$$O = M(I - S)$$

حيث:

M ترمز الى المضاعف

$(I - S)$: عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار

8. الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار :

$$W = W(I)$$

9. توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين :

$$X = X \left(R/W \right)$$

بناء على ما سبق بدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة و العمالة الكاملة لاقتصاد في الحالة التوازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المرحة لتمويل استثمارات نتيجة التجديد و الابتكار ، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجدد السلع طريقها إلى الأسواق ، تبدأ موجة عن الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي ، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج ، تعمل زيادة سلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة منشآت جديدة ، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها فتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين وتسود حالة الكساد ، ويمر زمن قصير ينقضي حالة الكساد وتعود بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل و توسع الاستثمار و نشاط الاقتصادي حيث عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة ، ساهمت لحد كبير في مساندة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي.

رفض فرضية النظرة الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فالتقلبات النشاط الاقتصادي في الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي.

معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود نقابات العمالية و الإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل .

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى الفكر المعاصر

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت لحد كبير في مساندة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي.

أولاً: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين:

شهد العام الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد ، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية كبيرة وقد قامت النظرية الكينزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور، وقد شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي ما كان عليه في الفكر التقليدي.

1- التحليل الكينزي

اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكن الخلل فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي ومن فرضياته، لعل أهمها ما يلي:¹

- رفض فرضية النظرة الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى اعلي أو أقل من ذلك فالتقلبات النشاط الاقتصادي في الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي.

¹ عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 40

- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود نقابات العمالية و الاضطرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل .

ويعرض كينز نموذج من خلال شرح محددات الناتج القومي و العمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

Y: الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي طلب قطاع العائلي على السلع الاستهلاكية

I: الإنفاق الاستثماري طلب قطاع العائلي على السلع الاستثمارية

G: الإنفاق الحكومي طلب قطاع الحكومي على السلع استهلاكية واستثمارية

X: قيمة الصادرات

M: قيمة الواردات

ولتبسيط النموذج سيقصر التحليل على حالة اقتصاد مغلق وعليه فيصبح المعادلة 1 على النحو التالي:

$$Y=C+I+G$$

ويوضح كين زان مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي $(C + I + G)$ ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين لرأس المال K . ويرى كين زان ارتفاع الدخل غالباً ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر الخاصة بالعمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، هذا ويشير كينز إلى هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل و الفرق بينه وبين الناتج الفعلي الأقل من التوظيف الكامل يمثل مستوى البطالة، فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي

فلا بد قيامها برفع الانفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات الخ

إن ظهور نظرية الكينزية في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص و المشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما استعرضه كينز في نموده مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

2- نظرية هارولد دومار:

يعد نموذج هارولد دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا و شيوعا، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، وحسب هارولد ودومار فإن مشكلة الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة و بالتالي قاموا بمحاولة تبرير التوازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل.

ونتيجة تقارب التحليل الديناميكي لهارولد ودومار ونعرض النموذج كمايلي: المعادلة(1)

$$U_t = \min \left(\frac{K_t}{v} \cdot \frac{L_t}{u} \right)$$

حيث: L: العمل

K: رأس المال

U: وحدة العمل

v: وحدة رأس المال

و دالة الادخار هي: $S = sy_t$

وتوازن سوق السلع: $S = sy_t$

ولدينا: $I = \frac{dK_t}{d_t}$

ونفرض أن مخزون رأس المال المستخدم بأكمله أي: المعادلة رقم (2)

$$\frac{dy_t}{d_t} = \frac{1}{v} \cdot \frac{dK_t}{d_t} = \frac{1}{v} I_t$$

وزيادة الطلب:

$$y_t = \frac{1}{s} I_t \Rightarrow \frac{dy_t}{d_t} = \frac{1}{s} \cdot \frac{dy_t}{d_y} \Big|$$

ومعدل النمو الضروري :

$$\frac{1}{V} I_t = \frac{1}{v} \cdot \frac{dI}{d_t} \Rightarrow \frac{1}{I_t} \cdot \frac{dI_t}{d_t} = \frac{S}{V}$$

$$gw = \frac{1}{y_t} \cdot \frac{dy_t}{d_t} = \frac{S}{V} \dots \dots \dots (13)$$

نمو عرض العمل:

$$N_t = N_0 e^{n} \Rightarrow n = \frac{1}{N} \cdot \frac{dN_t}{d_t}$$

حيث N_t : عرض العمل في الفترة t

N_0 : عرض العمل في الفترة $t=0$

n : يعرفه هارولد على انه المعدل النمو الطبيعي

و يتمثل شرط هارولد ودومار في وجوب تساوي معدل نمو الإنتاج وعرض العمل حطي يتحقق التشغيل الكامل

المعادلة رقم (4)

$$\frac{1}{V} \cdot \frac{dy_t}{d_t} = \frac{1}{N_t} \cdot \frac{dN_t}{d_t} = n$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق العمل و الإنتاج يجب أن يكون :المعادلة (5)

$$n = \frac{S}{V}$$

حيث n : معدل النمو الطبيعي

S : الميل المتوسط للادخار

V : معامل رأس المال

و خلاصة القول إن نموذج هارولد و دومار ينطلق من فرضيات معينة بغية الوصول إلى تفسير لا توازن النمو أو أن حالة النمو اللامتوازن هي الأكثر الحالات احتمالاً للوقوع، حيث يرى كل من هارولد ودوما ران هنالك سببين لعدم استقرار النمو هما:

عدم تعادل معدل النمو الفعلي و الطبيعي : إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا و هذا يعني أن الاقتصاد يكون أما في حالة بطالة أو في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال ،ومن اجل تساوي معدل النمو الفعلي و الطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

عدم استقرار معدل التوازن: فإن التنمية الاقتصادية تبقي دائما غير مستقرة، كما يرى هارولد أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب الظروف السوق، هذا يعني أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل في الاقتصادي.

ويرى هارولد ودوما ران يحدث لا توازن بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الطبيعي، بحيث يرتفع معدل النمو الفعلي للاقتصاد إلا انه يبقى اقل معدل النمو الطبيعي، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو على المدى الطويل مع نسبة معينة من البطالة

ثالثا: النمو الاقتصادي لدى الفكر الحديث:

مع استفادة الاقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الاقتصادي وكذا أفكار الكينزيين إذ كانت بمثابة القاعدة الذهبية التي انطلقت منها نظريات و أبحاث حول النمو الاقتصادي ، و القاسم المشترك هو عدم الفصل بين المفاهيم و أسس حول النمو الاقتصادي و بين الواقع الاقتصادي المعاش.

1- نظرية النمو الداخلي:

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل و التنمية ، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي و التنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع و زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث و التطوير ، ويتحقق اقتصاديات الحجم في الإنتاج وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقوده غلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات¹.

ومن هذه نظرية النمو الداخلي يوجد نموذج AK للعالم الاقتصادي Rebelo

أ- نموذج AK :

يعتبر أحد أهم و أبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج كما يلي:

$$y = AK \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Y: حجم الإنتاج

K: مخزون رأس المال (المادي و البشري)

A: ثابت موجب يرمز إلى المستوى التكنولوجي

أن دالة الإنتاج في نموذج AK يجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A ففي غياب فرضية تناقض العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفورات الخارجية و التحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقض العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح

¹ خالد محمد السواعي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة 1، 2006، ص45

ينمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما تراكم رأس مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج "سولو" كمرائلي:
المعادلة (2)

$$r = sy - sk$$

وحيث عدد السكان ثابت أي : $(L = nL = 0)$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

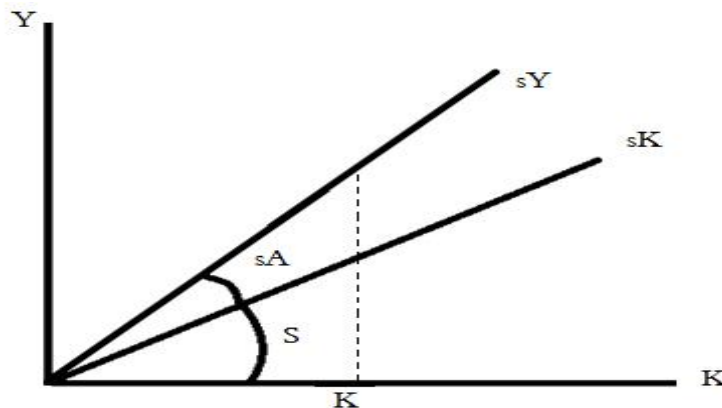
$$\frac{\Delta Y}{Y} = sA - S \dots\dots\dots (3) \quad \text{أو}$$

$$\frac{\Delta K}{Y} = sA - S \dots\dots\dots (4)$$

$$\frac{\Delta K}{K} = S \frac{Y}{K} - S \dots\dots\dots (5)$$

وحيث أن Y هي حجم الإنتاج ، بينما S هي معدل الادخار ،لذا تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK وذلك كما يلي:

الشكل رقم (5): نموذج AK



المصدر: عائشة مسلم، ص 88

ويمثل الخط SK الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المستهلك وأما sy فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة (k_0) وانطلاقاً من نموذج "سولو" ذات الغلة الحجم متناقصة، فإن زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى يصل إلى مستوى (s) ، أما نموذج AK ذات الغلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديدة مساوية لتلك التي قبلها والتي بعدها وهي دائماً مساوية لـ a انطلاقاً من (3) و(4) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدا نمو الاقتصاد هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار، و بالتالي فإن سياسة الحكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن:

$$\frac{\Delta y}{y} = sA - S = gy$$

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر

سنطرق في هذا المبحث إلى التطورات التي حصلت على النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة و الاستراتيجية و الخطط المتبعة لتحقيق إيرادات في الناتج المحلي الاجمالي

المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة

الجزائر، أوضح محافظ بنك الجزائر أن نسبة نمو الناتج المحلي الخام بالجزائر بلغت 4 % عام 2016 مقابل 3,8 % سنة 2015 مع تطور مطرد للناتج المحلي الخام للمحروقات.

و أكد السيد لوكال أمام مجلس الأمة لدى تقديم تقرير حول التطورات المالية و النقدية للبلد خلال 2015 و التوجهات الكبرى لسنة 2016 أن الاقتصاد الجزائري سجل مع نهاية 2016 نمواً بنسبة 4 % مع نسبة نمو خارج

المحروقات بلغت 3,7 % (مقابل 5 % في 2015) و نمو لقطاع المحروقات بنسبة 5,6 % (مقابل 0,4 % سنة 2015).

وسجل قطاع المحروقات الذي شهد في سنة 2014 نمو سلبيا قدر ب 0,6 % نوا قويا في 2016 مقارنة ب 2015 بمعدل 5,2 نقطة بينما شهدت القطاعات خارج المحروقات تراجعا بمعدل 1,3 نقطة ما بين 2015 و 2016.

و حسب السيد لوكال فان عوامل النمو في 2016 هي نفسها المسجلة خلال سنة 2015 إذ تعد قطاعات الفلاحة و الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الري إضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو.

بمتوسط سعر 45 دولار لبرميل البترول في 2016 مقابل 53,1 دولار في 2015 و 100,2 دولار في 2014 بلغت صادرات المحروقات 27,66 مليار دولار نهاية 2016 (مقابل 33,08 مليار دولار سنة 2015) مع زيادة بنسبة 10,6 % في حجم الصادرات مقارنة بسنة 2015.

وأضاف محافظ بنك الجزائر أن الجباية البترولية تراجعت بذلك إلى 805,4 مليار دينار جزائري نهاية 2016 مقابل 2273,5 مليار دينار نهاية 2016 مقابل 2273,5 مليار دينار نهاية 2015 مذكرا بأن صندوق ضبط الإيرادات بلغ في فيفري 2016 الحد القانوني الأدنى المحدد ب 740 مليار دينار علما أن قانون المالية 2017 تضمن إلغاء الحد.

و بعد تراجع قوي للإيداعات البنكية لقطاع المحروقات في 2015 (41,09 %) عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا سنة 2016 ب 2,57 %).

ومن جهتها بلغت الصادرات خارج المحروقات في 2015 (41,09 %) عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا سنة 2016 ب 2,57 %).

ومن جهتها بلغت الصادرات خارج المحروقات 1,39 مليار دولار في 2016 مقابل 1,49 مليار دولار في 2015.

كما ذكر محافظ بنك الجزائر بأن ميزان المدفوعات سجل عجزا ب 26,03 مليار دولار في 2016 مقابل 27,54 مليار دولار في 2015 و 5,88 مليار دولار في 2014.

و بالرغم من انخفاض إيرادات البلاد فان أن النفقات العمومية الفعلية بقيت على حالها في 2016 مقارنة بمستواها في 2015 بحيث بلغت 7303,8 مليار دينار (مقابل 7656,3 مليار دينار في 2015)

تتطلع الحكومة الجزائرية إلى تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال 2018 بنسبة 4 بالمائة، بحسب ما نقلته وكالة رويترز أمس عن مشروع الموازنة الجزائرية للعام الجديد. ويمثل النمو المتوقع للعام الجديد تقريبا ضعف معدلا لنمو المنتظر خلال العام الحالي، عند نحو 2.2 في المائة، وقال "رويترز". وتضع الحكومة في موازنة 2018 توقعا تبلغ معدلات التضخم في العام الجديد بنحو 5.5 في المائة، وهي نسبة قريبة من التضخم المتوقع في 2017. وتوقعت الحكومة أيضا استمرار انخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 84.6 مليار دولار في عام 2018، من 97 مليار دولار بنهاية هذا العام.

وتزايدت الضغوط المالية على الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع انخفاض أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام 2014. في ظل اعتماد اقتصاد البلاد بقوة على العائدات النفطية، حيث تشكل مبيعات النفط والغاز 60 في المائة من الميزانية، و 95 في المائة من إجمالي الصادرات. وانعكس ما يجري في أسواق الطاقة العالمية بشكل واضح على احتياطات البلاد من النقد الأجنبي التي هوت من 192 مليار دولار في 2014، إلى 108 مليارات دولار في منتصف 2017. وتوسع الجزائر للاعتماد بشكل أساسي على مواردها الذاتية لمواجهة العجز المالي المتنامي، حيث وافق البرلمان في أكتوبر) تشرين الأول (الماضي على تعدي لقانون النقد و القرض، الذي سيسمح للحكومة بالاقتراض من البنك المركزي على مدار السنوات الخمس المقبلة، في ما يعرف بعمليات «السحب على المكشوف»¹.

المطلب الثاني: توقعات وإستراتيجية الجزائر لتحقيق نمو اقتصادي

وحسب وثيقة نشرها موقع وزارة المالية أمس الاثنين، و صادق عليها مجلس الوزراء، فالمرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 و ينتهي عام 2020، و هي مرحلة الإقلاع، و تهدف خلالها الجزائر إلى نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات لأجل تحقيق أهداف كل قطاع و تقليص عجز الميزانية، و يتم ذلك عبر وسائل من أهمها تطوير عائدات الضرائب المحلية.

1 وكالة أنباء الجزائرية، النمو الاقتصادي بالجزائر، بالتاريخ : 2018-05-26.

أما مرحلة الثانية (2020-2025) فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي, في حين تهدف المرحلة (2026-2030) إلى استنفاد القدرات الاستدراكية للاقتصاد و تحقيق التوازن بين جل القطاعات لإنهاء استئساد القطاعات الطاقية.

و يهدف المخطط عبر هذه المراحل إلى أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام ب 2,3 مرة وأن تتضاعف مساهمة القطاع الصناعي مرتين حتى يصل 10 بالمائة, و عصرنة القطاع الفلاحي لتحي الأمن الغذائي و تنويع صادرات البلاد, و تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى 3 بالمائة عبر اقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا دون غيره.

كما يهدف المخطط إلى تنويع الصادرات عبر إحداث مجالات اقتصادية جديد تحل محل المحروقات و البناء و الإشغال العمومية, و من ذلك الفلاحة و الصناعة و الخدمات, و تحسين ظروف الاستثمار الخاص و العام بشكل متساو, و تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة' ووضع نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و من سمات المخطط كذلك تطوير الطاقات المتجددة و تجسيد سياسة جديدة لنجاعة الطاقة و توفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير بما يتيح تقليل الفرق بين الواردات و الصادرات, إذ ترغب الجزائر بتكثيف الصادرات مقابل كبح تدفق الواردات.

تهدف المرحلة الأخيرة (2026-2030) إلى استنفاد القدرات الاستدراكية للاقتصاد و تحقيق التوازن بين جل القطاعات لإنهاء استئساد القطاعات الطاقية.

و يهدف المخطط عبر هذه المراحل إلى أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام ب 2,3 مرة و أن تتضاعف مساهمة القطاع الصناعي مرتين حتى يصل 10 بالمائة, و عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق المن الغذائي و تنويع الصادرات البلاد و تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى 3 بالمائة, عبر اقتصار عملية الاستخراج من الباطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

كما يهدف المخطط إلى تنويع الصادرات عبر إحداث مجالات اقتصادية جديد تحل محل المحروقات و البناء و الإشغال العمومية, و من ذلك الفلاحة و الصناعة و الخدمات و تحسين ظروف الاستثمار الخاص و العام بشكل متساو, و

تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في الميزانية الدولة ووضع نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن سمات المخطط كذلك تطوير الطاقات المتجددة و تجسيد سياسة جديدة لنجاع الطاقة و توفير فائض هام من إنتاج محروقات قابل للتصدير بما يتيح تقليل الفرق بين الواردات و الصادرات إذ ترغب الجزائر بتكثيف الصادرات مقابل كبح تدفق الواردات.

و أوصت الوثيقة بتحفيز خلق الشركات في الجزائر و مراجعة القوانين المتعلقة بها و تمويل الاستثمار العمومي و إصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال و مراجعة السياسة الصناعية و إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية و تطوير نجاعة الإدارة الاقتصادية ووضع نظام جديد للإحصائيات.¹

¹ الجزائر "CNN" النمو الاقتصادي في الجزائر بتاريخ "2018-05-26"

خلاصة الفصل

لقد كان النمو الاقتصادي و لا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات, نظرا لارتباطه بمتوسط الدخل الحقيقية و مستويات المعيشة, والتخفيف من الفقر والبطالة.

ومن خلال ما سبق فإن تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو الاقتصادي إلى عملية تراكم رأسمالي, ونفس الأمر بالنسبة في نموذج هارود ودومار, إلا أن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر اكدت اهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة.

الفصل الثالث

اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو
الاقتصادي

مقدمة الفصل

بعد تقديم مختلف جوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، وكذلك واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة الى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ، سنحاول في هذا الفصل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) و ذلك بدراسة استقرارية النموذج من خلال استخدام برنامج Eviews، ولقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الأول: وصف وتحليل متغيرات الدراسة قياسيا؛

المبحث الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1970-2016).

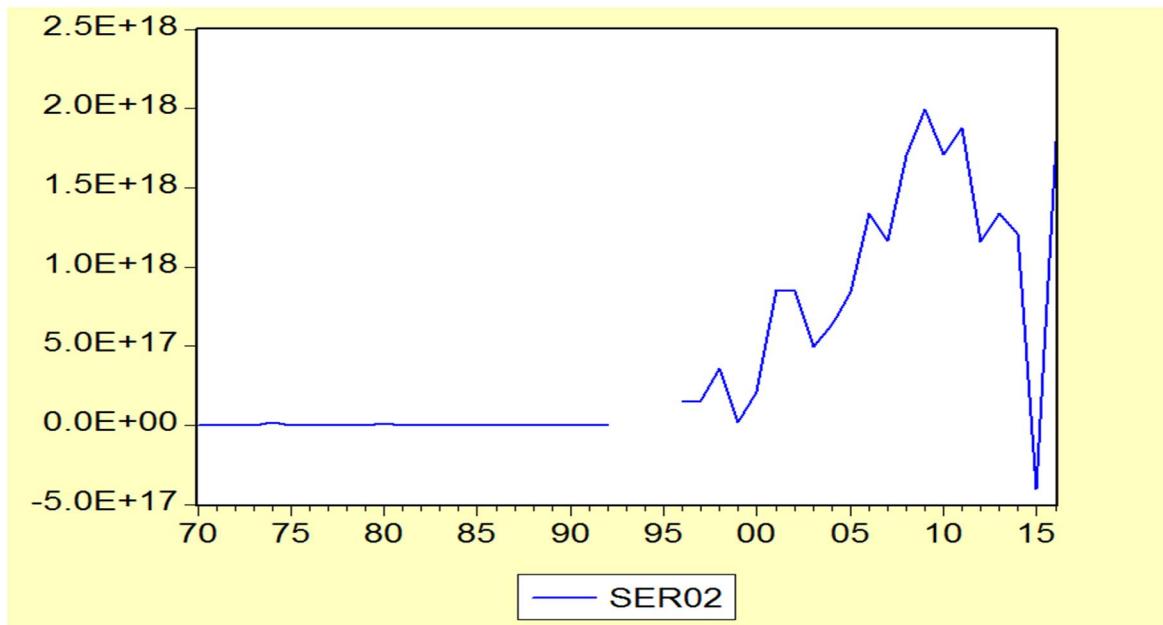
المبحث الأول: وصف وتحليل متغيرات الدراسة قياسياً

إن الخطوة الأولى في تعيين نموذج اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر تتمثل في تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج انطلاقاً من النظرية الاقتصادية و المعلومات المتاحة عن المتغير التابع و المتغيرات المستقلة وقد تم جمع البيانات عن المتغيرات النموذج من الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.

المطلب الأول : متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1970-2016

الاستثمار الأجنبي المباشر هو متغير مستقل و لها القدرة على تفسير المتغير التابع أي التأثير عليه من خلال طبيعة العلاقة بينهم و الذي أعطيناها رمز **FDI**.

الشكل رقم : منحني بياني يمثل تطور الاستثمار الأجنبي خلال فترة 1970-2016



المصدر: مخرجات | eviews4 من اعداد الطلبة

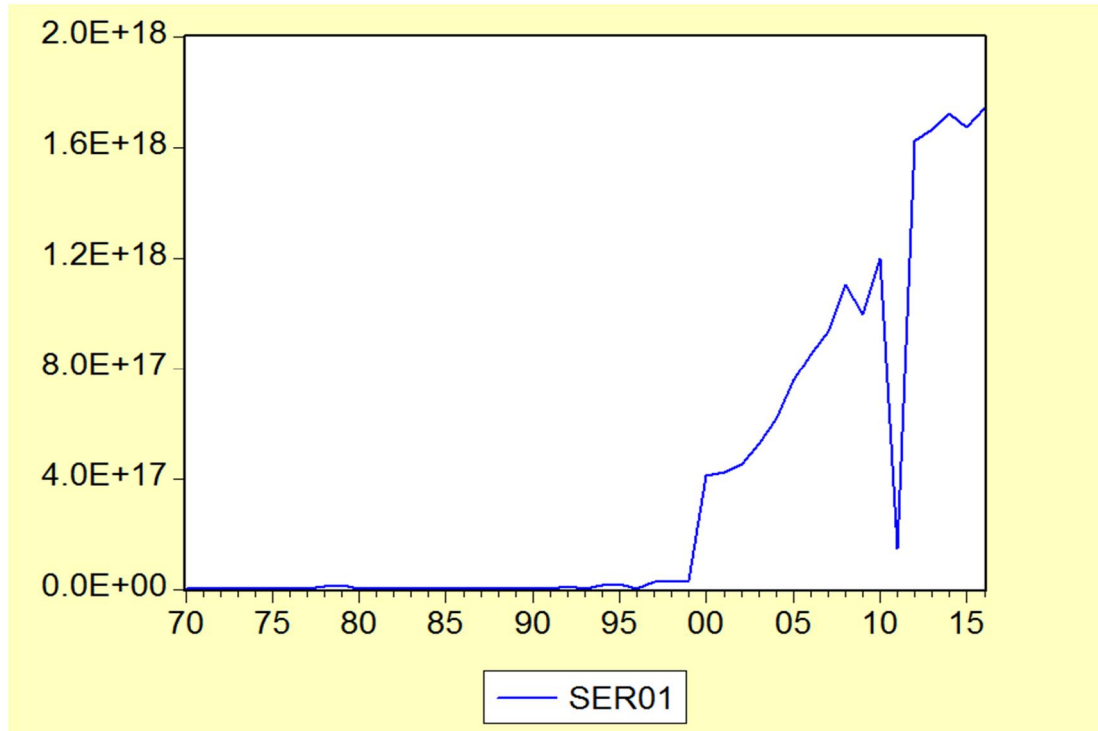
من خلال الشكل البياني نلاحظ الاتجاه العام للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة عرف تذبذبات كثيرة حيث نقسمها الى فترات حيث الفترة الاولى تبدأ منذ (1970-1990) حيث نقول عنها انعدام تام لأي شكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و ذلك راجع الى الظروف التي عايشتها من استقلال و فراغ النظرية الاقتصادية و النموذج المتبع و الفترة ما بين (1990-1996) تعتبر هذه الفترة فترة صعبة وتسمى العشرية السوداء للجزائر أما من 1996 فقد عرف تطور خفيف في جلب الاستثمار الى الجزائر

حيث قدر ب 1.4782 مليار دينار جزائري حيث عرف انخفاض في السنوات الثلاثة (1997-1998-1999) حتى وصل الى الصفر اما في سنة 2001 عرف ارتفاعا في الاستثمار الاجنبي المباشر قدر ب 8.5948 مليار دينار جزائري ثم انخفضت تدريجيا حتى سنة 2003 لتبلغ 6.3552 مليار دينار جزائري ومن سنة 2004 عرفت ارتفاعا ملحوظا حتى وصلت الى 1.9956 مليار دينار جزائري في سنة 2008 ثم عرفت انخفاضا كبيرا من سنة 2010 حتى وصلت الى -4.0619 مليار دينار جزائري حيث في سنة 2015 عرف ارتفاعا محسوسا قدر ب 1.792 مليار دينار

المطلب الثاني: متغير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016

و يعبر عنه عن طريق الناتج المحلي الخام و هو متغير تابع المراد تفسيره من خلال طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و يرمز له ب PIB .

الشكل رقم: منحنى بياني يمثل تطور الناتج المحلي الخام خلال فترة 1970-2016



مصدر: مخرجات 4 eviews من اعداد الطلبة

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن في الفترة (1970-1996) انعدام تام للنمو الاقتصادي و هذا راجع إلى الفراغ في النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه و ما يميز تلك الفترة أنها تتسم بالضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال و كذا تدمير للبنية التحتية لانطلاق نمو اقتصادي.

حيث كانت هذه الفترة تتسم الدولة بالتخطيط المركزي و التدخل الواسع في جميع المجالات بحيث كانت المنتج الوحيد و المستثمر الوحيد في النشاط الاقتصادي, حيث أنها خصصت جزء كبير من الدخل الوطني في الاستثمار في مجال الصناعي أكثر من المجالات الأخرى مما أدى إلى أدت هذه السياسة إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الانتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل الركود في المجال الفلاحي.

كما ان الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي فبعد صدمة 1986 (وصول اسعار) أنذاك مما ادى للدولة من الاستدانة الخارجية و هذا ما أفرر اختلالات و بوادر الضعف في نظام التخطيط المركزي.

اما الفترة (1999-2015) فقد شهد الاقتصاد الوطني تطورا ملحوظا ما بين فترة 1999-2014 بانجازات هامة لاسيما في المستوى الكلي و لم يسبق ان سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا و ايجابية مثل تلك المسجلة قي 15 سنة الماضية وهذا بفضل ارتفاع الغير مسبوق في اسعار النفط و هو ما سمح للجزائر بمسح ديونها الخارجية و كذا مضاعفة استثماراتها في الهياكل القاعدية و هذا ما ادى الى ارتفاع النمو الاقنادي من سنة 2000 و الذي قدر ب 4.2271 مليار دينار جزائري وصولا الى 2009 حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي ب 1.1992 مليار دينار جزائري حيث انها تخلت عن التخطيط المركزي و اتجهت الى سياسة السوق المفتوحة و اعتمادها على عائدات المحروقات.

رغم ذلك فقد تدهورت اسعار البترول في السنوات الاخيرة خاصة في سنتي 2008 و 2011 مما ادى الى انخفاض في الناتج المحلي الجزائري الى 9.968 مليار دينار جزائري و 1.621 مليار دينار جزائري على التوالي لكن ما لبث ان اصبح في تزايد مستمر الى ان بلغ 1.7407 مليار دينار جزائري .

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2016

يتم في هذا الجزء من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الجني المباشر و العلاقة المشتركة بينهم

المطلب الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل دراسة اي نموذج قياسي لابد من دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير, اذ نقوم بدراسة درجة استقراريته و تكاملها بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات .

هناك ثلاثة اختبارات من الاقل رسمية الى الاكثر رسمية و تتمثل في :

(1) اختبار الرسم البياني

(2) اختبار مخطط الارتباط الذاتي للاخطاء

(3) اختبار جذر الوحدة

– النموذج الاول : $\Delta y_t = \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \Delta y_t + \varepsilon_t$

– النموذج الثاني : $\Delta y_t = B_1 + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \Delta y_t + \varepsilon_t$

– النموذج الثالث : $\Delta y_t = B_1 + B_2 t + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \Delta y_t + \varepsilon_t$

حيث : $t=1,2,\dots,T$

وهو يعتمد على الفرضيات التالية :

– الفرضية الاولى : $H_0 : \delta = 0 \Rightarrow \rho = 1$

– الفرضية الثانية: $H_1 : \delta < 0 \Rightarrow \rho < 1$

حيث:

H_0 : السلسلة غير مستقرة

H_1 : السلسلة مستقرة

$$t_{\rho} = \frac{\rho}{\delta_{\rho}}$$

نرمز للنموذج الاول بالرمز: M1

النموذج الثاني بالرمز : M2

و النموذج الثالث بالرمز : M3

1. دراسة استقرارية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنقوم بدراسة استقرارية الاستثمار الأجنبي المباشر في النماذج الثلاثة للجذر اللاحدي

جدول رقم (09): يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI

النموذج	معلومات الاختبار		AFF test
M1	1	2.611	0.642025
	5	1.9492	
	10	1.6201	
M2	1	3.6019	1.128610
	5	2.9358	
	10	2.6059	
M3	1	4.2023	2.088613
	5	3.5247	
	10	3.1931	

المصدر: من اعدادا الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (1) و (2) و (3)

نلاحظ من خلال الجدول ان جميع القيم الاحصائية في النموذج الاول (M1) في مستوى معنوية (1 و 5 و 10) اكبر من القيمة الحسوبة (1.252493) و بالتالي نرفض فرضية الصفرية اي السلسلة مستقرة.

و نلاحظ ان القيم الاحصائية في النموذج الثالث (M3) في مستوى معنوية (1 و 5 و 10) اكبر من القيمة المحسوبة (1.128610) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة اي ان السلسلة مستقرة.

2. دراسة استقرارية الناتج المحلي الاجمالي

سنقوم بدراسة استقرارية الناتج المحلي الاجمالي في النماذج الثلاثة للجذر الوحدوي

جدول رقم : يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB

ADF test	معلومات الاختبار		النموذج
1.252493	2.6143	1	M1
	1.98481	5	
	1.6196	10	
0.528661	3.5814	1	M2
	2.9271	5	
	2.6013	10	
1.332642	4.1728	1	M3
	3.5112	5	
	3.1854	10	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (4) و(5) و (6)

نلاحظ من خلال الجدول ان جميع القيم الاحصائية في النموذج الاول (M1) في مستوى معنوية (1 و 5 و 10) اكبر من القيمة المحسوبة (1.252493) و بالتالي نرفض فرضية الصفرية اي ان السلسلة مستقرة.

و نلاحظ ان القيم الاحصائية في النموذج الثالث (M2) في مستوى معنوية (1 و 5 و 10) اكبر من القيمة المحسوبة (0.528665) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة اي ان السلسلة مستقرة.

اما النموذج (M3) القيم الاحصائية TD مستوى معنوية (1 و 5 و 10) اكبر من القيمة المحسوبة (1.332642) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة اي ان السلسلة مستقرة.

المطلب الثاني: دراسة علاقة التأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

بعد اجراء اختبارات جذر الوحدة و التأكد ان المتغيرات مستقرة من الدرجة الاولى فذلك يقودنا الى الخطوة الثانية و هي التحقق من وجود علاقة توازنية بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1970-2016) و ذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى MCO

(1) تقدير نموذج الدراسة

نموذج عبارة عن انحدار خطي بسيط ومنه ياخذ الشكل الرياضي التالي:

$$PIB = F(FDI)$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الاجمالي

FDI : الاستثمار الاجنبي المباشر

و تأخذ معادلة أثر الاستثمارات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970-2016)

$$Y_i = \beta_1 + \beta_2 X_i + \varepsilon_i$$

حيث :

Y_i : تمثل الناتج المحلي الاجمالي للجزائر

$\beta_2 X_i$: يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر

β_1 : الحد الثابت

ε_i : الخطأ العشوائي

و منه حسب الدراسة يخرج لنا المعادلة التالية:

$$y_i = 1.17 + 0.619410x_i$$

جدول رقم : يوضح نتائج المعلمات النموذج

Variable	coefficient	t-statistic	prob
C	1.11E+17	1.449005	0.1548
FID	0.619410	6.391192	0.0000
R ²	0.493043		
Adjusted R ²	0.480973		
F-statistic	40.84733		
Prob(F-satistic)	0.00000		
Durbin watson	1.139912		

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (7)

(2) تشخيص النموذج المقدر

في هذا الجزء نقوم بتشخيص النموذج المقدر و تحليل النتائج

أ- التحليل الاقتصادي للنموذج

نلاحظ ان اشارة معامل الاستثمار الاجنبي المباشر موجبة مما يدل على ان العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) و المتغير المفسر (الاستثمار الاجنبي المباشر) و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث ان اذا تغير الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي سيتغير ب 0.619410% وحدة اذن معامل FDI له معنوية اقتصادية

ب- الدراسة الاحصائية للنموذج

سنقوم باستعمال معايير الاحصائية التي تهدف الى اختبار مدى الثقة الاحصائية حيث نقوم باستخدام احصائية ستودنت لاختبار معلمات النموذج المقدر على حدى و اختبار المعنوية الكلية للمعلمات المقدره باستخدام احصائية فيشر و معامل التحديد.

- اختبار معنوية المعامل (اختبار T ستودنت)

نلاحظ ان المعامل FDI له مستوى معنوية يساوي 0.000 اقل من 5% و منه

FDI له معنوية احصائية و بالتالي يمكن قبول FDI في النموذج يعني ان المتغير

المفسر FDI يؤثر على المتغير التابع PIB

● اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد و اختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

المتحصل عليه كما يلي:

➤ معامل التحديد (R^2): ان القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب

0.493043 حيث ان المتغير المفسر يفسر ب 49.3043% من التغيرات التي تطرأ على

الناتج المحلي الاجمالي مما يدل على وجود ارتباط مقبول التي تفسر الناتج المحلي الاجمالي و

المتغير المفسر و المتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر, اما الباقي 0.506957 تفسرها

عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ.

➤ اختبار فيشر: بم ان الإحصائية المحسوبة لفيشر تساوي 40.84733% و التي يقابلها

الاحتمال 0.0000 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% و بالتالي نرفض فرضية العدم

ونقبل الفرضية البديلة، و بالتالي النموذج ككل له معنوية احصائية.

خاتمة الفصل :

هدف هذا الفصل الى قياس الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال فترة (1970-2016) و بعد اجراء الاختبارات اللازمة و الضرورية لتحقيق هذا الهدف ، توصلت الدراسة القياسية الى مجموعة من النتائج و المتمثلة فيمايلي:

اظهر النموذج أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970-2016) الى أن لها تأثير ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي حيث أن زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ب 0,619410 وحدة.

ظلمة علمة

يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة و الحماية و من جهة أخرى يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية و حتى . 1914 ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى الثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جدا بتحول الاستثمارات من استثمارات أجنبية مباشرة عامة إلى استثمارات أجنبية مباشرة خاصة، والتوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، وكذا زيادة تدفقات الاستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظرا لتوفر الأسواق الواعدة والقدرة على التصدير للأسواق العالمية.

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالاً للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

ولا شك أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية اتجهت الى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم مجموعة من العوامل منها الداخلية والتي تجلت في عمومها في الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، و في عامل فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة و عوامل خارجية تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها الى ضرورة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي فتساققت نحو تغيير موقفها المتحفظ تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر و افساح المجال أكثر أمامه.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا سلبيا وإيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أنه عند زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر بوحدة واحدة خلال فترة الدراسة (1970-2016) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 0,619410 وحدة.

- **الفرضية الثانية:** يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في الفصل الأول تبين أن المناخ الاستثماري في الجزائر أنه في تطور مستمر ليرتقي الى المستوى المطلوب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم المخاطر والمعوقات التي يواجهها منها الاقتصادية والمتمثلة في مشكلة العقار و صعوبة منح القروض البنكية و المعوقات القانونية والإدارية المتمثلة في الفساد الإداري و عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية وهو ما يؤكد عدم تحقق الفرضية كاملة.

أولا: النتائج

- ان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (1970-2016) عرف ارتفاعا ملحوظا و محسوسا في حجم التدفقات منها.
- من المظاهر الاقتصادية في الجزائر أنها تعاني من عدة عوائق منها مشكلة العقار و صعوبة الحصول على القروض البنكية، الفساد الإداري و عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية.

ثالثا: الاقتراحات

من أجل تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة يجب على الجزائر اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لتحسين الاستثمار منها:

- عرض المزيد من الفرص للمستثمرين الأجانب
- انشاء هياكل قاعدية اقتصادية ذو مقاييس عالمية
- تحسين قوانين وتوفير الحماية القانونية للمستثمر
- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية والمتمثلة في الطرق، الجسور، الموانئ ووسائل النقل

- تعزيز الاقتصاد بتوفير الخدمات الحديثة من الاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية
والرقمية
- خفض معدلات الضرائب على المستثمرين خصوصا على الأرباح وخفض الرسوم الجمركية
- محاربة الفساد الاداري

الأشكال والخطوط

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	01
26	تطور هيكل التدفقات الرأسمالية للدول النامية خلال الفترة (1992-2000) القيمة بالمليار دولار	02
29	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال سنة 2003، 2004، 2005 بالمليون دولار.	04
30	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 2004-2006 بالمليار دولار	05
49-48	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من سنة (2000-2016)	06
51	الدول المستثمرة في الجزائر	07
59	الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	08
96	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة FDI	09
97	يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB	10
99	نتائج معلمات النموذج	11

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	النمو الاقتصادي في العالم من 1890-1990	01
69	تصورات آدم سميث وأفكاره حول النمو الاقتصادي	02
70	نموذج مالتوس	03
74	توزيع الناتج الكلي بين الاستهلاك عبر الزمن	04
84	نموذج AK	05
92	تطور الاستثمار الأجنبي خلال فترة 1970-2016	06
93	تطور الناتج المحلي الخام خلال فترة 19970-2016	07

العلماء

ملحق رقم (1): اختبار استقرارية السلسلة FDI لنموذج M1

ADF Test Statistic	-0.642025	1% Critical Value*	-2.6211
		5% Critical Value	-1.9492
		10% Critical Value	-1.6201

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FID)

Method: Least Squares

Date: 07/12/18 Time: 12:39

Sample(adjusted): 1972 2016

Included observations: 40

Excluded observations: 5 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.055785	0.086889	-0.642025	0.5247
D(FID(-1))	-0.751464	0.196984	-3.814853	0.0005
R-squared	0.303599	Mean dependent var	4.10E+16	
Adjusted R-squared	0.285272	S.D. dependent var	4.93E+17	
S.E. of regression	4.17E+17	Akaike info criterion	84.03062	
Sum squared resid	6.61E+36	Schwarz criterion	84.11506	
Log likelihood	-1678.612	Durbin-Watson stat	2.043255	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 4

الملحق رقم (2): اختبار استقرارية السلسلة FDI لنموذج M2

ADF Test Statistic	-1.128610	1% Critical Value*	-3.6019
		5% Critical Value	-2.9358
		10% Critical Value	-2.6059

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(FID)

Method: Least Squares

Date: 07/12/18 Time: 12:40

Sample(adjusted): 1972 2016

Included observations: 40

Excluded observations: 5 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.121132	0.107329	-1.128610	0.2663
D(FID(-1))	-0.707908	0.201244	-3.517659	0.0012
C	8.44E+16	8.15E+16	1.035304	0.3072
R-squared	0.323205	Mean dependent var	4.10E+16	
Adjusted R-squared	0.286621	S.D. dependent var	4.93E+17	
S.E. of regression	4.17E+17	Akaike info criterion	84.05206	
Sum squared resid	6.42E+36	Schwarz criterion	84.17873	
Log likelihood	-1678.041	F-statistic	8.834705	
Durbin-Watson stat	2.042051	Prob(F-statistic)	0.000730	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 4

الملحق رقم (3): اختبار استقرارية السلسلة FDI لنموذج M3

ADF Test Statistic	-2.088613	1% Critical Value*	-4.2023
		5% Critical Value	-3.5247
		10% Critical Value	-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(FID)
 Method: Least Squares
 Date: 07/12/18 Time: 12:43
 Sample(adjusted): 1972 2016
 Included observations: 40
 Excluded observations: 5 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID(-1)	-0.391579	0.187483	-2.088613	0.0439
D(FID(-1))	-0.468665	0.239504	-1.956814	0.0582
C	-1.44E+17	1.54E+17	-0.938729	0.3541
@TREND(1970)	1.47E+16	8.45E+15	1.737549	0.0908
R-squared	0.375571	Mean dependent var	4.10E+16	
Adjusted R-squared	0.323536	S.D. dependent var	4.93E+17	
S.E. of regression	4.06E+17	Akaike info criterion	84.02153	
Sum squared resid	5.93E+36	Schwarz criterion	84.19042	
Log likelihood	-1676.431	F-statistic	7.217567	
Durbin-Watson stat	2.011917	Prob(F-statistic)	0.000650	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 4

الملحق رقم (4): اختبار استقرارية السلسلة PIB لنموذج M1

ADF Test Statistic	1.252493	1% Critical Value*	-2.6143
		5% Critical Value	-1.9481
		10% Critical Value	-1.6196

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB1)

Method: Least Squares

Date: 07/12/18 Time: 12:45

Sample(adjusted): 1972 2016

Included observations: 45 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB1(-1)	0.079793	0.063707	1.252493	0.2172
D(PIB1(-1))	-0.542714	0.143862	-3.772462	0.0005
R-squared	0.235123	Mean dependent var	3.87E+16	
Adjusted R-squared	0.217335	S.D. dependent var	2.82E+17	
S.E. of regression	2.50E+17	Akaike info criterion	83.00035	
Sum squared resid	2.68E+36	Schwarz criterion	83.08064	
Log likelihood	-1865.508	Durbin-Watson stat	2.198783	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 4

الملحق رقم (5): اختبار استقرارية السلسلة PIB لنموذج M2

ADF Test Statistic	0.528661	1% Critical Value*	-3.5814
		5% Critical Value	-2.9271
		10% Critical Value	-2.6013

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(PIB1)
 Method: Least Squares
 Date: 07/12/18 Time: 12:46
 Sample(adjusted): 1972 2016
 Included observations: 45 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB1(-1)	0.039647	0.074994	0.528661	0.5998
D(PIB1(-1))	-0.527930	0.144553	-3.652153	0.0007
C	4.48E+16	4.42E+16	1.013786	0.3165
R-squared	0.253393	Mean dependent var	3.87E+16	
Adjusted R-squared	0.217840	S.D. dependent var	2.82E+17	
S.E. of regression	2.50E+17	Akaike info criterion	83.02061	
Sum squared resid	2.62E+36	Schwarz criterion	83.14106	
Log likelihood	-1864.964	F-statistic	7.127237	
Durbin-Watson stat	2.195612	Prob(F-statistic)	0.002162	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج 4 Eviews

الملحق رقم (6): اختبار استقرارية السلسلة PIB لنموذج M3

ADF Test Statistic	-1.332642	1% Critical Value*	-4.1728
		5% Critical Value	-3.5112
		10% Critical Value	-3.1854

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB1)

Method: Least Squares

Date: 07/12/18 Time: 12:48

Sample(adjusted): 1972 2016

Included observations: 45 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB1(-1)	-0.162052	0.121602	-1.332642	0.1900
D(PIB1(-1))	-0.441579	0.145421	-3.036552	0.0041
C	-1.22E+17	9.16E+16	-1.336011	0.1889
@TREND(1970)	9.68E+15	4.70E+15	2.062117	0.0456
R-squared	0.323551	Mean dependent var	3.87E+16	
Adjusted R-squared	0.274055	S.D. dependent var	2.82E+17	
S.E. of regression	2.41E+17	Akaike info criterion	82.96638	
Sum squared resid	2.37E+36	Schwarz criterion	83.12697	
Log likelihood	-1862.743	F-statistic	6.536872	
Durbin-Watson stat	2.149273	Prob(F-statistic)	0.001025	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 4

الملحق رقم (7): دراسة النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى MCO

Dependent Variable: PIB1
Method: Least Squares
Date: 07/12/18 Time: 12:50
Sample: 1970 2016
Included observations: 44
Excluded observations: 3

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FID	0.619410	0.096916	6.391192	0.0000
C	1.11E+17	7.67E+16	1.449005	0.1548
R-squared	0.493043	Mean dependent var		3.85E+17
Adjusted R-squared	0.480973	S.D. dependent var		5.85E+17
S.E. of regression	4.21E+17	Akaike info criterion		84.04621
Sum squared resid	7.45E+36	Schwarz criterion		84.12731
Log likelihood	-1847.017	F-statistic		40.84733
Durbin-Watson stat	1.139912	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 4

فَلْتَمِمْهُ
الْمُرَاجِعِ

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. مرداوي كمال، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، حالة الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2010
2. علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية المدخل العام ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة الأردن، 2009
3. عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل و جدوى الإستثمارات الأجنبية ، بدون رقم طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2001
4. نزيه عبد المقصود ميروك ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007
5. إيمان ناصف عطية ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2008
6. إيمان ناصف عطية ، مبادئ الاقتصاد الدولي ، بدون رقم طبعة ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2008
7. محمد عبد العزيز عبد الله ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى دار النفائس للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2005
8. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية : دراسة تحليلية تقييمية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005
9. فليح حسن خلف ، تمويل الدول ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ، عمان 2004
10. عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2007
11. أسامة كردي ، آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2008
12. علي لطفي ، الاستثمارات العربية و مستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2009
13. جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة علي مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات ، لبنان ، 1981

14. عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2003
15. رضا عبد السلام ،محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، الطبعة الأولى 2002
16. عمر صقر ،العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة ، مصر الدار الجامعية ، 2003
17. مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية
18. عبد الرحمن اسماعيل،حربي عريقات،مفاهيم ونظم اقتصادية،دار وائل للنشر،الاردن2004
19. طالب محمد عوض، مدخل الى الاقتصاد الكلي،معهد الدراسات المصرفية، الاردن2006
20. حبيب كميل و البني حازم، دراسات في الانماء و التطوير،لبنان2000
21. حبيب كميل و البني حازم،من النمو والتنمية الى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان2000
22. فتح الله ولعلو،اقتصاد سياسي،مدخل للدراسات الاقتصادية
23. سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي قريشي،مقدمة في الاقتصاد التنمية،ديوان المطبوعات الجامعية،طبعة1،سنة2000
24. فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز وبن أحمد دياب، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية.
25. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي،دار المعارف القاهرة
26. د. عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية الاقتصادي، نظريات النمو و التنمية
27. خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج،عمان، الطبعة 1،2006
28. صالح الدين نامق،قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف القاهرة

ثانيا:رسائل الماجستيرو الدكتوراه

1. بعداش عبد الكريم ،الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائريخلال الفترة 2005/1996،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008
2. كريمة قويدري ،الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو التصادي في الجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،جامعة،2011

3. أميرة حسب الله محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة التصادية العربية ، الدار الجامعية، 2005
4. سلمان حسين ،الإستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2004
5. خاطر إسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة 2013
6. بلال بوجعة ،تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تلمسان 2009
7. بجاوية سهام ، الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة ،الجزائر 2005
8. كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخول في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية وقياسية(2012-2013)،لنيل شهادة دكتوراه
9. بيوض محمد العيد، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في التصاديات المغاربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة لدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف 2011
10. عبد الحكيم سعيح،الناتج الوطني والنمو الاقتصادي،دراسة اقتصاد قياسية للنمو،حالة الجزائر(1974-1999)،2001،ل لنيل شهادة الماجستير
11. بودخدع كريم ،اثر سياسة الانفاق العام النمو الاقتصادي،دراسة حالة الجزائر(2001-2009) ،2010 لنيل شهادة الماجستير
12. عائشة مسلم،رسالة ماجستير ' اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2001، 2007

ثالثا:مراسيم و القوانين

1. المرسوم التنفيذي رقم 06-08 الجريدة الرسمية الصادرة سنة 2006،العدد47.
2. الأمر 01-03 الصادر سنة 2001،المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصوصتها.

3. المادة رقم 03 من الأمر 06-08 المعدلة و المتممة للمادة رقم 04، المتعلقة بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

رابعا: الجلات و التقارير

13. زغدار أحمد، الإستثمار الأجنبي كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد الثالث ، 2004
14. حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ،ديسمبر 2005
15. منور أوسير ، نذير عليان ، حوافز الإستثمار الخاص الأجنبي ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 ، الجزائر 2004
16. وكالة أنباء الجزائرية، النمو الاقتصادي بالجزائر، بتاريخ 26-05-2018
17. الجزائر "CNN" النمو الاقتصادي في الجزائر بتاريخ 26-05-2018
18. بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4
19. صالح مفتاح، دلال بن سميحة، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43 ، 44 سنة 2008
20. علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الاتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الجزائر 2005 العدد 04

المراجع باللغة الفرنسية

21. Faouzi boujedrak " modèle théorique de l'investissement direct étranger avec la pris en compt du risque pays " revue delaboratoire d'économie d'orléaneorléane , France 2007
22. Michel levart , le système monétaire international , septième édition la découverte , paris 2007
23. Karim khaddouj, l'impact des investiment directs étranger (IDE) sur la croissance de l'économie marocaine rabat maroc , 2005

24. Bernard Bonnin, **L'entreprise multinationale et L'état**,
(édition études vivantes, France, 1984)
25. Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, (Economica, France, 1990).
26. Jean-Pierre Bibeau, **Introduction à l'économie internationale**,
(Casablanca, Paris, 1997)

الفضائل

الفهرس

الاهداء

كلمة شكر

مقدمة عامة (أ-ج)

الفصل الأول

مدخل الى الاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل 02

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر 03-23

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 03-12

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 13-19

المطلب الثالث: المناخ الاستثماري و مكوناته 19-23

المبحث الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجاهاته، ونظرياته المفسرة 24-38

المطلب الأول: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 24-27

المطلب الثاني: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر 27-31

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 31-38

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 39-

53

المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر 39-47

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 47-

50

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر 31-

52

خاتمة الفصل 53

الفصل الثاني اطار نظري حول النمو الاقتصادي

55.....	مقدمة الفصل
66-56.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
60-56.....	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
66-61.....	المطلب الثاني: مقاييس و محددات النمو الاقتصادي
85-67.....	المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
78-67.....	المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الفكر التقليدي
85-78.....	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى الفكر المعاصر
88-85.....	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر
87-85.....	المطلب الأول: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في السنوات الأخيرة
88-87.....	المطلب الثاني: توقعات و استراتيجيات الجزائر لتحقيق نمو اقتصادي
89.....	خاتمة الفصل

الفصل الثالث

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1970-2016)

91.....	مقدمة الفصل
94-92.....	المبحث الأول: وصف و تحليل متغيرات الدراسة قياسيا
93-92.....	المطلب الأول: متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2016
94-93.....	المطلب الثاني: متغير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016

المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-	
100-95.....	2016
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	98-95.....
المطلب الثاني: دراسة علاقة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.....	100-98.....
خاتمة	
الفصل.....	101.....
خاتمة عامة.....	104-103.....
قائمة الأشكال والجداول.....	107.....
قائمة الملاحق.....	115-109.....
قائمة المراجع.....	121-117.....
الفهرس.....	125-124.....